

العنوان

المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2013

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

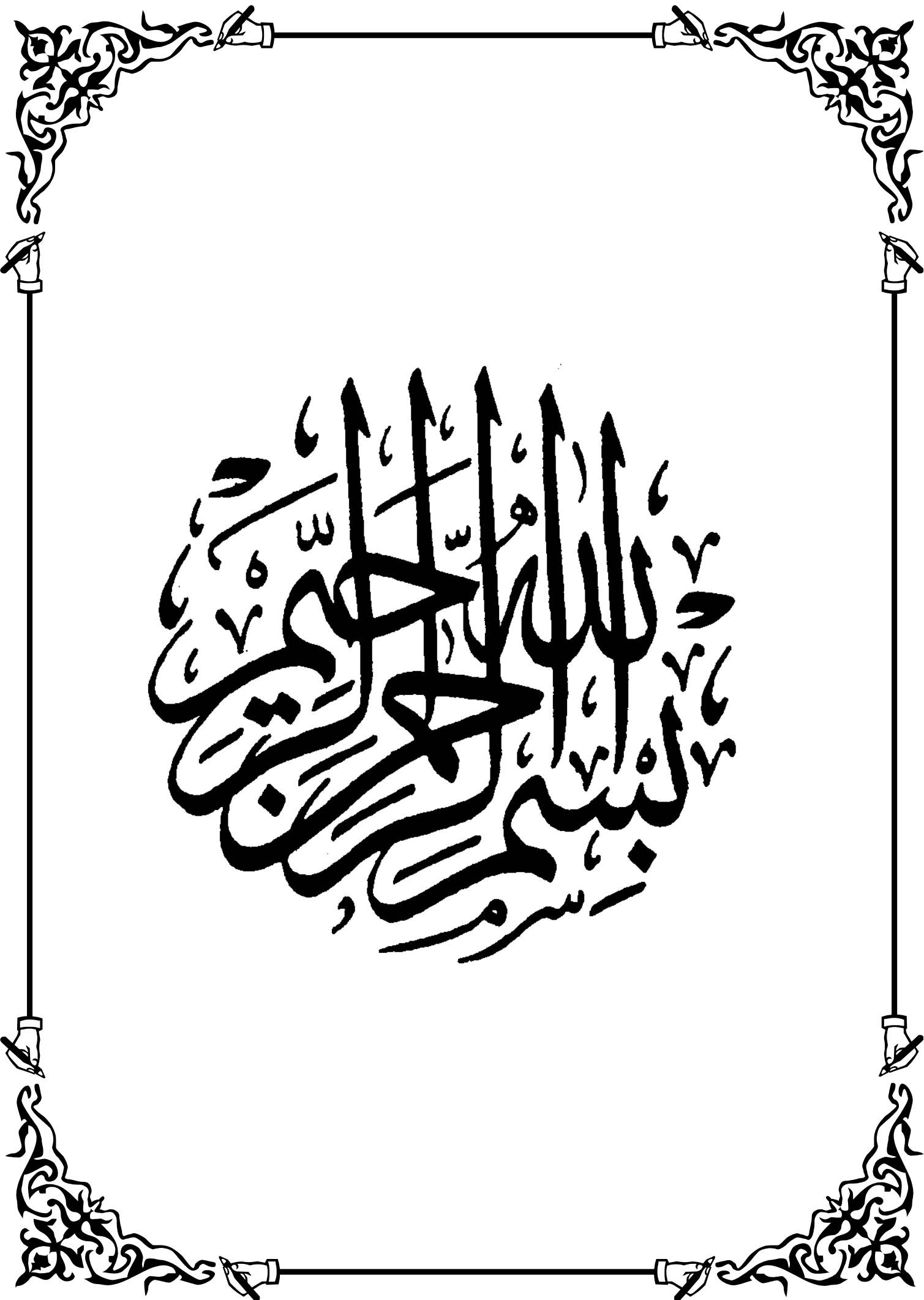
الأستاذ المشرف:

د. طلال زغبة

إعداد الطالبة:

فلة موفق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم

نحمد الله الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع اهدي ثمرة
جهدي التي طالما تمنيت إهدائها إلى من حملتني وهننا على وقاست وتأملت لأمي إلى
من رعنتني بعطفها وحنانها وسهرت الليالي من اجلي إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى
اول كلمة نطقت بها شفطاي إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد
الله ورسوله أي ثم أي ثم أي الغالية

إلى من رعاني بنور قلبه وحماني بحكمته وقدم لي حنانا وقلبه وسقاني ورباني وأدبني واحمل اسمه
بكل افتخار إلى من تعب من اجلي أن يوفر لي السعادة وفتح أمامي أبواب التفوق والنهوض وكسر
قيود الظلام وحصد الأشواك عن دري ليهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير أي

وإلى من كانوا لي عوناً وساعدوني في مشواري الدراسي إخوتي وكل عائلتي
إلى الذين أحببتهم بكل صدق ووفاء وأحبوني وشاركوني في أحلى الذكريات
إلى من منحوني ينبوع العلم والمعرفة أساتذتي الكرام
إلى صديقاتي صفية، صبرينة، رتيبة، حنان

أهدي هذا العمل راجية من الله عز وجل الجزاء الأوفر أن يتقبل جهدي بقبول حسن
المعاملة ويجعله خالصاً لوجهه الكريم
اهدي إلى كل من لم يذكرهم قلبي ولم ينسأهم قلبي

شُكْر

الحمد و الشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل بأسمى المعاني و الشكر
نوجه إلى أستاذنا الفاضل زغبة طلال الذي حضيت بإشرافه و الذي
بفضل توجيهه الفعال الذي ما فاء يطر بها فسقت ثرى هذا العمل فله

أصدق العرفان و الشكر

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وإلى كل من ساهم من بعيد أو

قريب لإتمام هذا العمل

فلة

فهرس المحتويات

الصفحة

تشكرات

إهداء

أ

مقدمة

الفصل الأول: الاطار النظري والفكري للنمو الاقتصادي

6

تمهيد

7

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي

7

1_تعريف النمو الاقتصادي

9

2_عناصر النمو الاقتصادي وخصائصه

11

3_استراتيجيات النمو الاقتصادي وطرق قياسه

14

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

14

1_نظرية النمو الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة

18

2_نظرية النمو الكينزية

21

3_نظرية النمو الكينزية الجديدة

24

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والتحديات والمحددات والمعوقات

24

1_العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

25

2_تحديات النمو الاقتصادي

26

3_محددات النمو الاقتصادي ومعوقاته

31

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

33

تمهيد

34

المبحث الاول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

34

1_النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

36

2_التجارة الخارجية والتنمية الحاجة الى التجارة الخارجية

37

3_اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

40 **المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**

40 1_ مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

41 2_ النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

46 3_ اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

49 **المبحث الثالث: الرأسمال البشري والنمو الاقتصادي**

49 1_ تعريف الرأسمال البشري

49 2_ بعض الآراء عن اهمية الرأسمال البشري ونماذجه

53 3_ اثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي

55 **خلاصة الفصل**

الفصل الثالث: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

57 **تمهيد**

58 **المبحث الاول: النمو الاقتصادي في الجزائر**

58 1_ خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

60 2_ توزيع النمو الاقتصادي في الجزائر

62 3_ التحديات الكبرى

64 **المبحث الثاني: سياسات تحقيق التنمية في الجزائر**

64 1_ اعتمادات الاقتصاد الجزائري

65 2_ دور التعديلات والتشريعات في بناء التنمية في الجزائر

65 3_ دور الاتفاقيات الدولية في بناء التنمية في الجزائر

69 **المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر المحددات الحديثة على النمو الاقتصادي في الجزائر**

69 1_ التعريف بالمتغيرات

70 2_ التشخيص الاقتصادي والاحصائي للنموذج

72 3_ الاختبارات المعنوية الكلية

75 **خلاصة الفصل**

خاتمة عامة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
54	يوضح نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني.	01
59	تطور الناتج الداخلي الخام بين سنة 1994-2004	02
64	مكانة النفط في هيكل الاقتصاد الجزائري (2001-2005)	03
71	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي	04

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
44	دورة حياة المنتج الدولي	01
48	آثار الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي	02

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي موضوعا مهما وأخذ حيزا كبيرا سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية، وعلى مستوى الهيئات والمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها ويعني بها كل من التنمية والنمو الاقتصادي.

يرتبط النمو الاقتصادي بالتنمية وهو مؤشرا هاما انتهجته كافة دول العالم في معرفة درجة تقدمها أو تأخرها، إذ يعبر النمو الاقتصادي عن التغير النسبي في الناتج الإجمالي، فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين.

وبالحديث عن أهمية النمو الاقتصادي سنسلط الضوء على أهم ما يحويه النمو الاقتصادي من موضوعات والتي أصبحت هاجسا مشتركا بين دول العالم حيث يدرس كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية وهذا على مر العصور حيث اهتم بالنمو عديد المفكرين الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم ووضعوا عدة نظريات اقتصادية في مقدمتها نظريات المفكرين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد (النيوكلاسيك) والذين تكلموا في الأساس وركزوا على تحليل رأس المال والتقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بما أسموها بنظرية النمو التلقائي بالإضافة إلى مساهمة المفكرين الكنزيين كذلك والكنزيين الجدد الذي أعطوا أهمية كبيرة لعامل رأس المال في تنشيط النمو ودفع عجلته إلى التقدم ومن بين العوامل التقليدية السابقة (نظرية هارود ودومار)، أما الفئة الثانية فهي النظريات الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الذاتية والتحليل في الأجل الطويل.

ويهدف دعم وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق العوامل الحديثة المتمثلة في درجة الانفتاح التجاري من حيث الصادرات والواردات ومستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الرأسمال البشري من خلال التعليم والبحث والتطوير ورفع الكفاءات واكتشافات الخبرات وغيرها من العوامل الأخرى التي من شأنها أن تدفع معدلات النمو إلى ذروتها كليا وجزئيا.

وتعتبر الجزائر نموذجا من نماذج الدول النامية ذات المكانة السياسية والاقتصادية على الصعيد العربي التي حاولت أن تواكب الدول المتقدمة في موكبها المتجه نحو دفع



عجلة النمو الاقتصادي باعتماد أحدث السبل وانتهاج مختلف الوسائل باستخدام الدراسات الراهنة والمعاصرة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في عدة جوانب منها:

1- أهمية الموضوع فالنمو الاقتصادي أصبح مصطلحا تبلورت تفاعلاته عبر العالم بل وتجسدت عبر أرض الواقع وتبين أنه الركيزة الأساسية التي يستند إليها اقتصاد أي بلد بل وفي كل المجالات.

2- الاهتمام بالنمو الاقتصادي أصبح واسع النطاق اكتشفت عدة نظريات منذ عصور مضت وصول إلى اليوم حيث أصبحت المصدرات الحديثة والعوامل المعاصرة تلعب الدور المحوري في تدعيمه ورفع معدلاته.

3- الفترة الخاصة التي تمر بها الجزائر على وجه الخصوص والاقتصاديات العربية عموما ومدى إمكانية تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1- إبراز انعكاسات البيئة الاقتصادية الجديدة على الفكر التنموي وظهور العوامل الغير تقليدية للنمو الاقتصادي مع تحديد الإطار النظري للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

2- معرفة واقع المحددات الحديثة في الدول العربية وتحديد الجزائر واكتشاف الآليات التي انتهجتها بهدف تحفيز النمو وفق الرؤية الحديثة.

3- تقييم سبل تفعيل معدلات النمو في الجزائر في ظل المحددات الحديثة له.

إشكالية البحث:

انطلاقاً مما سبق سنحاول في بحثنا هذا الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالمحددات الحديثة له؟ وما هي السياسات المنتهجة من طرف الدولة للمساعدة على تحسين وضعية النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة يجب وضع مجموعة من الفرضيات وهي:

1- هناك اتجاه إصلاحي وسياسات هيكلية في الجزائر قصد الاستفادة من المستجدات الحاصلة في الفكر التنموي الحديث.

2- هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والمحددات الحديثة له معنوياً.

3- هناك أثر كمي وقياسي بين النمو والمحددات الحديثة له.

حدود البحث:

اكتفى البحث يتناول الإطار النظري والفكري للنمو الاقتصادي وكذا التطرق إلى دراسة تحليلية للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي والمتمثلة في الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الرأسمال البشري، أما الحدود الزمنية فقد كانت فترة البحث (1990-2012) باعتبارها فترة ذات خصوصية من عدة جوانب أهمها ظهور مناهج وسياسات جديدة أدت إلى ظهور مصادر جديدة للنمو الاقتصادي يمكن استثمارها واستغلالها بدل الاعتماد على قطاع المحروقات.

منهج البحث:

سوف نعتمد على المنهج التحليل والتاريخي قصد الإجابة على إشكالية البحث واختيار الفرضيات، فالجوانب النظرية للنمو الاقتصادي ومحدداته الحديثة، وكذا هيكلية الاقتصاد الجزائري والسياسات المتبعة اعتمدنا فيها بعض المراجع المكتبية والتقارير الإحصائية.

أما الجانب القياسي استخدمنا فيه بعض الأساليب الإحصائية والكمية.

الدراسات السابقة:

من أشهر الدراسة هي دراسة (Robert Barro 1991) وهي عبارة عن دراسة عالمية منشورة في مجلة اقتصادية قام فيها Barro بالبحث في محددات النمو الاقتصادي عن طريق أساليب قياسية.

محتويات البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية: الفصل الأول كان بعنوان الإطار النظري والفكري للنمو الاقتصادي تطرقنا فيه إلى ماهية النمو الاقتصادي، إستراتيجياته وكذا نظرياته.

أما الفصل الثاني: جاء تحت عنوان: دراسة تحليلية للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي حيث استعرضنا فيه مختلف المحددات الحديثة، من انفتاح تجاري ورأسمالي بشري واستثمار مباشر وأوضحنا أثرها المعنوي على النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث: فقد كان عنوانه دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، كان هدفنا في هذا الفصل دراسة أثر كل من المحددات وهي الانفتاح التجاري الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا رأس المال البشري على النمو الاقتصادي اقتصاديا، إحصائيا وقياسيا.

الفصل الأول

الإطار النظري والفكري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي واعتبروا أن النمو الاقتصادي وهو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة إذ نجده يؤمر إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وذلك عبر خطوات وبرامج مدروسة مسبقا حيث نتعرض في هذا الفصل للتعرف على ماهية النمو الاقتصادي ونظرياته والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة بكثرة في الساحة الاقتصادية الدولية كما يعتبر تحقيق النمو مطمح ومطمع الكثير من الدول بالأخص الدول العالم الثالث والتي مازالت تعاني ويلات التخلف في جميع ميادينها بالأخص الميدان الاقتصادي حيث نتناول في هذا المبحث ماهية النمو الاقتصادي.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

1-1 تعريف النمو الاقتصادي:

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة في إجمالي الناتج المحلي .أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذا المفهوم يعني ما يلي:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوت معدل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي¹ ومما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.

- إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة فإذا زاد الدخل النقدي

¹: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص51.

بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتاً ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.¹

ومما سبق يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي - معدل التضخم.

- إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من مستوى الدخل الحقيقي لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمواً اقتصادياً.

هكذا فإنه لا بد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لا بد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي:

- الموارد الطبيعية: يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل: المعادن والمياه وضوء الشمس.

- رأس المال: ويضم المصانع والأدوات والمعدات.

- اليد العاملة: تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية.

- التقنية: وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات²

¹: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية بالإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص. 12.13

²: عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008، ص. 34.

كما يعرف بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم، وكما يعرف كذلك بأنه تغير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي زيادة الدخل لدولة معينة ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسيع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً.¹

2- عناصر النمو الاقتصادي و خصائصه:

1-2 عناصر النمو الاقتصادي : تتمثل في ثلاث عناصر أساسية هي:

- **العنصر الأول:** تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الوطني حيث يقاس عن طريق الدخل الوطني، عدد السكان، ولذلك يتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان .

- **العنصر الثاني:** تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي مقدرة لأفراد على شراء سلع وخدمات مختلفة، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة فيه أكبر من معدل الزيادة في مستوى العام للأسعار (التضخم).

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة التالي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني - معدل الزيادة في مستوى العام للأسعار (معدل التضخم).

- **العنصر الثالث:** تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون

¹: سيد محمود ولد سيدي محمد: المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص90.

هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب الظروف الطارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو ارتفاع مفاجئ لأسعار السلع المصدرة إلى الخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول مثل حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، ولكنها اختفت مع انخفاض أسعار النفط في الثمانينات وهذا ما يعرف بالنمو العابر، ومن ناحية فهذه الزيادة لا بد أن تكون مستقرة أي لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة إلى أخرى.¹

2-2 خصائص النمو الاقتصادي: تتمثل فيما يلي:

1. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة .
2. التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولية من النمو الاقتصادي.
3. النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منها تتسع طرديا .
4. يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
5. النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار .
6. يلعب النمو الاقتصادي دورا ذو أهمية خاصة في الأمن الوطني.²

¹: إسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص61، ص63.

²: محمد بلقاسم بهلول، حسن بهلول: الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1998، ص85.

3- استراتيجيات النمو الاقتصادي و طرق قياسه:

1-3 استراتيجيات النمو الاقتصادي : تتمثل استراتيجيات (نظريات) النمو

الاقتصادي فيما يلي:

أ- نظرية النمو المتوازن:

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، فالنمو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى . وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات والصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة ما بين الصناعات التحويلية والزراعية.¹ وبالتالي فان مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التنسيق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا .

ويعتبر "روزنشتين رودان" أول من عالج نظرية النمو المتوازن في مقاله سنة 1943. عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون استخدام هذا المصطلح وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقا لنواتجها الحدي الاجتماعي فان معدل نمو الاقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلا أن المنظم الفردي يهتم بالنواتج الحدي الخاص فقط .كمثاله عن مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانوا في حالة بطالة، فان هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا انفق العمال أجورهم في شراء الأحذية، وهذا غير ممكن وبالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، وذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون ويزيد في نجاح عملية تصنيع، وفق هذه النظرية فان برنامج التنمية يجب أن يحقق نمو متوازن لجميع القطاعات الاقتصادية، بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة والزراعة وبين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير.²

¹ محمد البنا: تنمية التخطيط الاقتصادي، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، 1996، ص104.

² محمد البنا: مرجع نفسه، ص106، 109.

ب- نظرية النمو الغير متوازن:

يعتبر هرشمان من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن، وذلك نظرا لان النمو المتوازن يتطلب استثمارات وواسعة لا طاقة للدول النامية عليها، وذلك لأنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط، حيث تنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة، بدل من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة، حتى تساير القطاعات الأخرى.

وفقا لهذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في بعض القطاعات تؤدي إلى خلق استثمار جديد، حيث يسري النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، ويرى هرشمان التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها وهذه الاختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلق لاتوازن جديد، هذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج عنها وفرة خارجية هذه الوفرة تحفز على نجاح الاستثمارات جديدة أو كما يسميها سلسلة الاستثمارات المقاربة.

وبالتالي فإن هدف السياسات الإنمائية تتمثل في:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرة الخارجية .
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرة الخارجية.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة. يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى، وتتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها وفرة خارجية أكبر من ربحية المحققة منها، حيث دعم قوله بأن نمو الدول المتقدمة لم يكن في البداية نموا متوازنا بل كان نموا غير متوازن¹.

¹: محمد البنا، تنمية التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص112.

3-2 قياس النمو الاقتصادي:

يقنضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فان قياس هذا النمو يتم من خلال قياس نمو الناتج ونمو نصيب الفرد من الدخل (الدخل الفردي).

-الناتج الوطني:

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه بمعدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو المحقق. غير أن هذه الطريقة تعد نقدية ولا تأخذ بالاعتبار أثر التضخم لذلك يجب استبعاد أثر التضخم لمعرفة معدل النمو بالقيم الحقيقية.¹

-الدخل الفردي:

يقيس مؤشر الدخل الفردي تطور المستوى المعيشي للأفراد في بلد مقارنته مع البلدان الأخرى ويفيدنا كذلك في تحديد العلاقة بين نمو الناتج ونمو عدد السكان، حيث يقيس النمو الذي يحققه كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.²

كما أيضا يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار الواحد في بلد ما ومقارنتها بالفترة الشرائية لنفس الدولار ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.³

وفي الأخير يمكن الاستنتاج بأن النمو الاقتصادي لا يحدث بين عشية وأخرى وإنما عبر فترة من الزمن وحتى يكون هناك نمو لا بد من توفر جملة من العناصر وخصائص والقياسات.

¹: سعيد عبد الحكيم: الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لنمو حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص28.

²: على العمري: دراسة تأثير التطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (1970-2006)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص46.

³: سعيد عبد الحكيم: الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لنمو حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 28.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

نتحدث في هذا المبحث على بعض أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت في محتواها النمو الاقتصادي حيث نرى أن لكل مدرسة وجهة نظر خاصة بها وفي هذا الصدد ذكرنا بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وأهم هذه النظريات هي نظرية التقليدية وحديثة بالإضافة النظرية المعاصرة.

1- نظرية النمو الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة :

1-1 نظرية النمو الكلاسيكية (تقليدية): The classical theory of economic Growth

كان الاقتصاديون التقليديون: آدم سميث وروبرت مالتوس وريكاردو وجون ستيوارت ميل وآخرون جد شغوفين بالنمو الاقتصادي، واعتقدوا أن النمو الاقتصادي سيتوقف في النهاية وسيدخل الاقتصاد حالة من الركود، وفي هذه الحالة سوف يكون النمو السكاني صفراً ويكون الاستثمار للإحلال فقط، أما الأجور الحقيقية فسوف تكون ثابتة وعند مستوى منخفض جداً وقد نبين النظرية الكلاسيكية على نظرية السكان التي تقترن باسم روبرت مالتوس.

وفي صورة مبسطة افترض مالتوس أن النمو السكاني يتزايد وفق متتالية هندسية (1، 2، 3، 8، 16...) ومن ناحية أخرى يتزايد إنتاج الغذاء طبقاً بمتتالية حسابية فقط (1، 2، 3، 4، 5...) وكنتيجة لذلك فإن ثمة صعوبات سوف تظهر في الفترة الطويل عندما يسبق النمو السكاني عرض الغذاء. وعند هذه النقطة يتزايد معدل الوفيات بسبب المجاعة وسوء التغذية.

والفترة القصيرة افترض الاقتصاديون التقليديون حدوث نمو اقتصادي وارتفاع الأرباح وحدث التراكم الرأس مالي، إذا حالما يزيد رصيد رأس المال فإنه من المفترض أن تزداد الأجور الحقيقية فوق الحد الأدنى لمستوى الكفاف، مما يحث السكان على النمو .

وقد أكد الاقتصاديون التقليديون على أهمية الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج، وركزوا على قانون تناقص الغلة، وقد اعتبروا أن الأرض -أساسا- عنصر إنتاج غير قابل للزيادة.¹

ولذلك حالما يزداد السكان، ويتراكم رأس المال يسود تناقص الغلة، ومن ثم فإن الأجر الحقيقية والأرباح سوف تنخفض حتى يكون الاستثمار من أجل الإحلال فقط مربحا. وقد سلم الاقتصاديون التقليديون بان التقدم التكنولوجي قد يؤجل حالة الركود، ولكن ليس إلى ملا نهاية . ولذلك كان تكهن التقليديين بما سوف يحدث متشائما . وهكذا أطلق الناس في القرن التاسع عشر على الاقتصاد اسم العلم الكتيب *dismal Science* أما الاقتصاديون الذين جاءوا فيما بعد فقد كانوا أقل تشاؤما . وقد تعرضت النظرية المالتوسية في السكان لانتقاد واسع ورفض كبيرين. وقد قلل الاقتصاديون المتأخرون أيضا من دور الأرض كعامل من عوامل الإنتاج، وعلى سبيل المثال فانه في النموذج التقليدي الجديد فان الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج باعتبارها عنصرا، وأكد الاقتصاديون المتأخرون أيضا عن إمكانية، وحتى احتمال أن يعمل التقدم التكنولوجي على تعطيل سريان قانون الغلة المتناقصة.

وأكثر من هذا فانه حتى لو دخل الاقتصاد مرحلة الركود، فان الأجر الحقيقية في غير حاجة إلى أن تكون عند مستوى الكفاف اللازم للحفاظ على الحياة . وقد سلم مالتس نفسه بان مستوى الكفاف قد يحدد مرحليا، مما يعني أن معدلات المواليد قد تنخفض قبل أن تنخفض الأجر الحقيقية إلى مستوى الكفاف الحياتي . كما أن الأجر الحقيقية في مرحلة الركود قد تكون فوق الحد الأدنى اللازم للمعيشة.²

¹: مايكل أبديمان: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص456.

²: مايكل ابد جمان: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، مرجع سابق ص 456، 457.

1-2 النظرية الكلاسيكية المحدثّة (Neoclassical theory)

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد . وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من (Menger) (jevons) و (Wabas) وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية (Marginalist School) وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج . كما زعم الاقتصاديون الكلاسيكيون . ثم جاء بعد ذلك (Alfred Marshall) والذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثّة. حيث قدم (Marshall) أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، وكذلك استخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجر والربح والأرباح والفائدة، إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفورات الخارجية. وكان للاكتشافات في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثر كبير في الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه بما يأتي:

تحقق معدل نمو مرتفع.

- تحقق إمكانات للنمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.
- ارتفاع الأجر فوق مستوى الكفاف.
- استمرار ارتفاع معدلات الأرباح.
- إن الربح لم يمثل حصة متزايدة من الدخل القومي.
- تضاؤل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة والتي تؤكد على:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى .
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
- إن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.
- إن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي، والتي تؤثر في معدل النمو، تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد.
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

- واستنادا إلى ما سبق فإن نمط التنمية هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة لموارد معينة وتبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية المحدثة كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال من أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان . وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحديثة لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية وهي:

أ- في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو إنتاجية العمل، والمحدد خارج النموذج مثل النمو الطبيعي عند (Harrod) وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار. ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى

لنسبة رأس المال الناتج (K/Y) أو معدل أوطاً لإنتاجية رأس المال (V/K)، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

ب- أم مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، وذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجاباً مع معدل الادخار والاستثمار وسلبياً مع معدل نمو السكان.

ج- عند وجود تفضيلات معطاة كالادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين K/L و V/K بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود الى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.¹

2- نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود دومار):

لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخاله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

فقد انتقد كينز (Keynes) النظرية الكلاسيكية وقانون (Say)، وأكد بان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال Effective Demand واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأس مالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان

¹: مدحت الفريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص66، ص67، ص68.

الادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة).

والنموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل. وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا. وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.¹

- نموذج هارود ودومار (نموذج ما بعد كينز)

يعتبر نموذج (Harrod-Domar) توسعه دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستايتكية) ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة وبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو. وقد ركز نموذج (هارود-دومار) على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والنواتج ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأن للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل.

- الاقتصاد المغلق.

- إن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

¹: مدحت القرشي: مرجع نفسه 73-74.

- أن الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا.
- وأما معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا.
- أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.
- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة. وأن هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\frac{\Delta y}{y}$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها ($\frac{\Delta s}{\Delta y}$) وكذلك معامل رأس المال/الناتج ورمزها (K/Y) وبالافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي $\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{y} = s$ حيث أن (s) هي معدل الادخار

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي $s=1$

$$i = \frac{I}{y}$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$$\frac{\Delta K}{y} = k = \frac{I}{y} \text{ أي أن } (K) \text{ أي أن:}$$

$$\Delta y = \frac{I}{K}$$

$$\frac{\Delta}{y} = \frac{I}{K}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

$$g = \frac{s}{K}$$

حيث أن g : تمثل معدل نمو الناتج.

s : معدل الادخار.

K : المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج . ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ومعدل نمو الناتج إذا كان على النمو أن يكون مستقرا ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد أما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي. أو تخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).¹

3- نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

إن نظرية النمو الجديد توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر الناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق . وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (Solow) وبافتراضهم بان الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

ومنذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة (أو الداخلية) . فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (Baumal) عام 1986 لم تجد أي اثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة (المتقدمة والنامية) كما تنبأت به النظرية الكلاسيكية الحديثة والمستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال، والتي تقود

¹Peet, Richard with thainHardurick, theories of Develop;ent, the Guildford press, 1999.p

إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مما تحققه البلدان الغنية المتقدمة وعليه فان ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال . وقد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان، وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فان الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأمد، وان مثل هذا النمو يكون داخليا.

وقد ابتداءً هذه النماذج الاقتصادية (R.lucus) في 1988 و (Paul Romer) في 1986 ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع) وأن اختيار النظرية الجديدة هو التأكيد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأولي بمعدل دخل الفرد . فاذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث وبعبارة أخرى فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بان الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض، وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية $g_i = a + b_1(pcy)$ حيث أن g_i = معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات و (pcy) يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد . فاذا وجد بان المعامل (b1) معنوي وسالب فانه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أن البلدان الفقيرة تنمو بأسرع من البلدان الغنية . إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنوياً وموجباً . مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة.

ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بان التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

وقبل القفز إلى الاستنتاج برفض النموذج الكلاسيكي المحدث يجب أن نتذكر بان استنتاج النموذج المذكور حول الالتقاء يفترض بان معدلات الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم وحيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى ولو كان هناك تناقص العوائد لرأس المال) بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروطا إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل الفرد بما فيها نمو السكان (ρ) ومعدل الاستثمار (I/y) ومتغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم (ED) والبحوث والتطوير والتجارة (T) وكذلك متغير غير اقتصا مثل الاستقرار السياسي (PS) وإذا وجدنا من تقدير المعادلة المذكورة أعلاه مضافا إليها المتغيرات المذكورة بأن إشارة المعامل (bI) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث . أي سوف يكون هناك التقاء لمعدلات النمو في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وبعبكسه، إذا كانت إشارة المعامل موجبة فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة وسوف تتأيد نظرية النمو الجديدة أي أن المتغيرات العديدة المذكورة أعلاه تكون مؤثرة وأنها هي التي تمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال الانخفاض وقد أشار ($N.Kaldor$) إلى حقيقة أنه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فان معامل رأس المال الناتج (K/y) يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأس المال ويكمن تفسير ($Kaldor$) في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي والتي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأس المال للفرد.¹

¹ Todor, Michael, economic Development, Seventh Edition, Addison, Wesley, London, Inc2000.PP 99-103.

المبحث الثالث: عوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والتحديات والمعوقات ومحدداته

يتعرض النمو الاقتصادي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه والتحديات التي تواجهه سواء كانت سياسات أو نظام اقتصادي متسع بالإضافة إلى المعوقات الاقتصادية الداخلية والخارجية ومحددات التقنية والاستثمارية والاستقرار الاقتصادي.

1- عوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجموعات تتمثل أساسا في العمال ورأس المال والتقدم التقني (التكنولوجي)، وتركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

أ- **عنصر العمل:** والذي يتمثل في مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمال، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.¹

ب- **عنصر رأس المال:** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني (التكنولوجي) وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.²

ج- **التقدم التقني:** هو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق

¹ محمد ناجي حسن خليفة: النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم. دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص34.

² سولو روبرت: نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، المنظمة العربية للترجمة بدون سنة ونشر، الطبعة 2، ص306.

النمو الاقتصادي، وبالرغم انه من الصعب القياس الدقيق للنتائج العلمية للعلماء بكل دولة فان الاتفاق الكلي عن البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

2- تحديات النمو الاقتصادي challenges the Economic Growth

قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي هل باستطاعة الدولة النامية إذا قامت بتنظيم النسل رفع مستوى التعليم والأداء وغيرها من الحلول المقدمة؟، وإن تحقيق رفاهية شعبها؟ وهل نستطيع أن ننافس الدول الصناعية الأخرى، وأن نواكب التطورات التكنولوجية المختلفة. في هذه الحالة يصعب إعطاء جواب حاسم بدون النظر والأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة التي منها ما يلي: ¹

أ- السياسة التجارية Trade policy

وتعني بذلك السياسات التي تقوم الدولة بتنفيذها لحماية ودعم الصناعة المحلية، وتحسين الميزان التجاري، ففي بداية عملية التنمية لا بد للدولة من أن تحمي صناعاتها المحلية وتشجيعها وهناك طريقتان استخدمتا في معظم دول العالم خاصة ما تسمى اليوم بأشباه الدول المتقدمة كالهند والبرازيل والأرجنتين وكوريا أما السياسة الأولى فهي سياسة لإحلال المستوردات " *import substitution* " وتعني إحلال الصناعة المحلية عوضا عن الصناعات المماثلة في الخارج أي دون اللجوء إلى الاستيراد الأجنبي، ويتم ذلك عن طريق فرض التعريفات الجمركية أو نظام الحصص وهذه السياسة طبقت في الهند والأرجنتين، أما السياسة الأخرى فهي دعم الصادرات " *esport promotion* " وتتم عن طريق الدعم الحكومي المباشر للصناعات المحلية بقصد التصدير، مثل دعم أسعار المنتجين المحليين لرفع مستوى منافسهم عالميا، وتقديم النصح والدراسات المجانية للمصدرين إمدادهم بقروض طويلة الأمد وبأسعار فائدة قليلة²

¹: خالد واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة التاسعة، دار وائل

للنشر والتوزيع، عمان، 2006-2007، ص386.

²: المرجع نفسه، ص387

ب- المساعدات والإمداد الخارجي Assistance foreignaid

سواء كان الدعم ماديا عن طريق المنح والقروض أو معنوي عن طريق الإمداد التكنولوجية والتقني فالدولة التي يمكنها الحصول على مثل هذه المساعدات والقروض بطريقة سهلة تستطيع أن تخطط وترفع من مستواها التكنولوجي وخير مثال على ذلك جنوب شرق آسيا، حيث أن تلك الدول قد اكتسبت الخبرة والتكنولوجيا والسياسية¹

ج- النظام الاقتصادي المتبع Economic System

الضروري أن نشير هنا إلى أنه يوجد وصفة اقتصادية ناجحة تعالج جميع مشاكل العالم، ولو توفرت مثل هذه الوصفة لما وصلنا إليه اليوم، لذا من المهم أن ندرك أن ما يصلح لدولة ما قد لا يصلح لأخرى، من هنا فعلى الدولة أن تقرر طبيعة النظام الاقتصادي الذي ستبناه أهو اشتراكي أم شيوعي أم رأسمالي أم خليط وعملية تقرير صلاحية النظام يجب أن تتناسب مع معتقدات الشعوب الاجتماعية والسياسية والدينية لذا فيجب على الدولة أن تتبنى النظام الاقتصادي الذي يحقق أعلى معدل تنمية ورفاهية لشعب دون أن يتعارض ذلك مع قيم ومبادئ وتركيبية ذلك المجتمع ومستواه التكنولوجي².

3-محددات النمو الاقتصادي ومعوقاته :

3-1 معوقات النمو الاقتصادي : هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل

المثال :

أ- التعليم : لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، أن شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لابد، أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، كما أن مدير متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة

¹: خالد واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي: المرجع السابق، ص 387.

²: المرجع نفسه، ص 388.

الأفراد والرقية على موجودات منشأته وسير العمل فيه هو أكثر فاعلية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من معدلات معينة. من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب وذلك عن طريق بعثات تعليمية الى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية.

وأي كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحت على الزيادة وليس نقص الإنفاقات على التعليم لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو.

ب- الصحة: لا جدال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع بالمستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين ويكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا العدد وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان وفي المدى القصير فإن المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.¹

ج- الموارد الطبيعية: يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة سوف يكون

¹ : مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات ، مرجع سابق، ص67

النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها الا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل اليها والاستفادة منها في عملية النمو.

وأيا كان الأمر فان تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو بل ومن المشاهد عمليا أم إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، أن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو¹.

د- التكنولوجيا: إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا أنه يمكن إدخال احدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدولة الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا .

وهنا فان الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لانفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية

والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي وفاعليته في تقديم الإنتاج وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو.

¹ : مدحت قريشي، المرجع سابق، ص 68 .

كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني وعلى دراية تامة لكل تطور في التكنولوجيا الإنتاج حتى يكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية غير أن هذه المقومات الأساسية في التقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفقودة في بعض الدول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو.

2-3 محددات النمو الاقتصادي : تتمثل محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

أ- التربية والتكوين:

تلعب التربية والتكوين دورا مهما في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال إعداد رأس المال البشري، فعائد الاستثمار في التربية والتكوين يفيد الاقتصاد الوطني ككل وليس الفرد فقط، ونفقات الاستثمار لها آثار موجبة أكثر ديمومة على النمو الاقتصادي.

كما توجد علاقة وطيدة المستوى التكنولوجي والتربية وخاصة في التعليم العالي فكلما كان التأهيل جيدا كلما كان التحكم في المستوى التكنولوجي أحسن، زيادة على سهولة استعمال التكنولوجيات الجديدة ومن ثم ليس فقط زيادة الإنتاج لكل فرد، وإنما الأثر المستمر والدائم على معدل النمو الاقتصادي .

ب- التجديد والابتكار:

على المستوى الكلي يساهم التجديد والابتكار في نمو الإنتاج على ثلاث مستويات: رأس المال العمل الإنتاجية المتعددة العوامل.

فتأثير التجديد والابتكار على الإنتاجية يعكس الكفاءة في استعمال اليد العاملة ورأس المال والتحسين في الإنتاجية يعود إلى عوامل تكنولوجية وغير تكنولوجية: أحسن تطبيق لتقنيات التسيير، طرق جديدة في التنظيم وفعالية في الإنتاج بما يستجيب لحاجيات المستهلكين.

كما أن نفقات البحث والتطوير تعتبر كاستثمار في المعرفة وتترجم في شكل تكنولوجيات جديدة وطرق أكثر فاعلية في استخدام الموارد الموجودة، ومنه فزيادة هذه النفقات تؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي.¹

ج- المجهود الاستثماري:

مما لا شك فيه أن الاستثمار يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وليس بالضرورة أن يكون الاستثمار عمومي، فالاستثمار الخاص أصبح يلعب دوراً كبيراً في ظل التحول نحو اقتصاد السوق في تأثير على النمو الاقتصادي وفي خلق فرص العمل. غير أنه في الدول التي هي في مرحلة تحول نلاحظ أن محاولات إصلاح اختلال الأسواق في ما كان له أثر سلبي على الاستثمار في الأجل القصير والمتوسط وخاصة عمليات التحرير والانفتاح على المنافسة ويبقى دور الدولة أساسياً في خلق المناخ الملائم للاستثمار الوطني والأجنبي من خلال إصلاح الإطار القانوني والتشريعي ومن التحفيزات الجذابة والمشجعة على الاستثمار.²

د- استقرار الاقتصاد الكلي:

أثبتت دراسات قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن السياسات الاقتصادية الكلي المشجعة للاستقرار لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وأساساً يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر أساسية:

- الإبقاء على معدل تضخم منخفض ومستقر.
- آثار العجز العمومي على الاستثمار الخاص.
- قطاع عام عريض يرتكز على ضرائب عالية لتمويل الإنفاق العام يمارس آثاراً سلبية على النمو.

¹ : Jean –philippe lotis، comprendre la croissance، paris، dunod ،2001 ،p37

² : Ibid، p37.

خلاصة الفصل :

فالتضخم يعتبر ضريبة على الاستثمار وكلما كان منخفضا انخفضت درجة عدم اليقين في الاقتصاد. وكانت البيئة مشجعة لاتخاذ قرار الاستثمار من طرف القطاع الخاص كما أن عجز المالية العمومية الممول بالضرائب المرتفعة لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار كما يلعب النظام المالي والبنكي دورا هاما في سيرورة النمو الاقتصادي . فهو محدد أساسي لتمويل تراكم رأس المال ومن ثم فعالية النظام المالي في جذب المدخرات وحماية المدخرين وتنويع المنتجات المالية له أثر أساسيا على النمو.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للمحددات الحديثة للنمو
الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا هاما لمعرفة تطور أي بلد حيث ركز الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين وحتى المنظمات الحكومة والغير حكومية على فكرة ضرورة تحقيق النمو سواء في الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث.

وفي سياق البحث عن مختلف الآليات المؤدية إلى تحقيق النمو والعوامل المساعدة في ذلك والقواعد والظروف التي تحكم وتتحكم في معدلات النمو اكتشفنا أنه ينقسم إلى قسمين مهمين عبر التاريخ.

بداية من النظريات التقليدية والتي ركزت في الأساس على الزراعة والجانب الفلاحي ومن ثم الصناعة إنتقالا إلى تحديد رأس المال والعمل باعتبارهما محركان ضروريان لتحريك عجلة النمو في القطاع.

أما عن القسم الثاني ظهر مع نهاية الثمانينات بأفكار مطورة وأخرى جديدة سميت بالنظريات الجديدة للنمو تضمنت بعض التفسيرات والتوضيحات حول تباين معدلات النمو بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، وتوصلت إلى أنها تتعلق بعوامل أخرى كالتجارة الخارجية أو درجة الانفتاح الخارجي لكل دولة بالإضافة إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا رأس المال البشري حيث أجريت عدة دراسات تقيس الأثر المعنوي لكل من هذه العوامل على النمو أهمها دراسة الاقتصادي R.Barro.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل والتوضيح في مبحثنا هذا.

المبحث الأول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

اختلفت آراء الاقتصاديين حول آثار التجارة الخارجية والانفتاح التجاري للاقتصاديات الدول عليها وبالمقابل اختلفت تطبيقاتها بين مؤيد ومعارض إلا أن العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي أجبر الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع عديد المنظمات الدولية أبرزها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذا المنظمة العالمية للتجارة، وهكذا أصبح التحليل الاقتصادي يربط التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

1- النظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

أ. نظرية التكاليف المطلقة:

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي آدم سميث الذي انتقد كل ما من شأنه إعاقة تقييم العمل داخل الدولة الواحدة أو ما بين الدول، واضح أن المزايا التي ينتج عن تقييم العمل داخل المؤسسة الواحدة تتحقق نتيجة تقييم العمل الدولي، فتقييم العمل الدولي إبتاع عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة معينة لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تتبادل الفائض منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزة التنافسية.

فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث تقوم بوظيفتين هامتين: فهي أولاً تخلق مجالاً لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر، وهي ثانياً تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.¹

ب. نظرية النفقات النسبية:

تعود نظرية النفقات النسبية إلى المفكر الاقتصادي دافيد ريكاردو، حيث حسب هذا الأخير كل الدول لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية، ويعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقسيمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة، كما توجد عوامل أخرى ك رأس المال، غير أن هذه الأخيرة تقدير تعامل كامن وأن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة

¹ زيد حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 11.

أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إخلال من بين العوامل ولا توجد حواجز لتتنقل السلع وعوامل ويصبح الإنتاج خاضع لقانون تناقص الغلة.

لأجل تبسيط هذه النظرية أخذ دافيد ريكاردو سلعتين تقوم الدولة التي لها ميزة نسبية بتصديرها بينما تقوم بالاستيراد مع دولة أخرى السلع التي لديها فيها ميزة نسبية أقل.

وتؤدي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية، متمثلة في أن الدولة تتخصص كلياً في السلعة التي لديها فيها ميزة تناسبية، والتي تكون ناتجة عن أسعار قبل التبادل وكذلك بين هذا النموذج أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية، أن النتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي حيث اختفاء كل الصناعة ما عدا صناعة واحدة متخصص فيها يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وتطور الدولة.¹

ج. نظرية القيم الدولية:

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو ميل" وهذا راجع لكون هذه النظرية عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ "دافيد ريكاردو" حيث قام "جون ستيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل حيث اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على الدولتين طالما معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.²

د. نظرية الطلب المتبادل:

نظرية كلاسيكية جوهرها أنه عرض إحدى طرفي المبادلة السلعية التي ينتجها يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر والعكس صحيح، ويتمثل التبادل الفعلي نتيجة لانتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين أي للانتقاء الطلب المتبادل.

هـ. نظرية وفرة عوامل الإنتاج:

¹: Patrick.A.Messerlin, commerce international presses universitaires de France, Paris, 1998, p42.

²: محمد عبد العزيز: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2000، ص 23.

هي عبارة عن نظرية نيوكلاسيكية - هيكثر أولين - جوهرها أن التجارة الخارجية لا تقوم نتيجة تفاوت نسبي بين التكاليف وإنما تقوم نتيجة تفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

و. نظرية رأس المال البشري:

نظرية حديثة - فندلي كيرزكوفسكي - جوهرها أن الدولة التي لا يوجد فيها وفرة لرأس المال البشري ستصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة في حين أن الدولة التي يقل رأسمالها البشري نسبيا تصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

ي. نظرية المنافسة غير الكاملة والمنافسة بين الفروع:

نظرية جديدة تميز التجارة الخارجية على أساس أنماط السوق الداخلية واعتمدت في نموذجها على عنصر العمل فقط، مع فرض تزايد الغلة مع الحجم بسبب الوفرة الداخلية الناتجة عن تحسن الكفاءة الإنتاجية وعلى افتراض سيادة المنافسة الكاملة المبني على سيادة تمايز السلع الصناعية مع حرية دخول وخروج سوق أي سلعة.¹

2- التجارة الخارجية والتنمية - الحاجة إلى التجارة الخارجية - :

تعود الأسباب الداعية إلى قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، حيث تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تتضمنه من تدفق السلع والخدمات وإلى الدولة وما تؤلفه من روابط على المستوى الاقتصادي الكلي فهي تتمتع بأهمية مميزة لها من قدرة على المساهمة في عملية التنمية وتبرز هذه الأهمية في خلق التوازن بين العرض الإنتاجي غير المرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها من خلال توفير متطلبات التنمية من سلع رأسمالية، وذلك لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي في إطار تحقيق المقاربة الإنتاجية لصالح باقي القطاعات وخاصة السلعية منها وتنويع هيكلها الإنتاجي بالخصوص في الدول النامية.²

¹: Jean-Louis Micrélli, principes d'économie internationale, ed economica, Paris, 1987, p71.

²: خالد محمد السواعي: التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006، ص 38.

3- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

توسعت أدوات التحليل الاقتصادي في العقود الأخيرة، فإضافة إلى التحليلات والتفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية المختلفة برز التحليل القياسي والكمي نظرا للتطور العلمي الحاصل، فتكون فرع القياس الاقتصادي كعلم قائم بذاته يهتم بالقياس في المجال الاقتصادي وتستخدم أدواته لمعرفة طبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، وقد توسع استخدام هذا الأسلوب حديثا من قبل العديد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم، وبالنظر لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري، هناك الكثير من الدراسات القياسية المنجزة سواء من قبل الحكومات أو مراكز البحث أو الهيئات الدولية أو العلماء والمفكرين الاقتصاديين وسوف نستعرض بعض هذه الدراسات على سبيل الاستدلال العلمي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.

- دراسة (1977) Michaely:

استخدم في هذه الدراسة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لاختبار الفرضية القائلة بأن النمو السريع للصادرات يؤدي إلى نمو متزايد في الناتج الإجمالي المحلي وقد استخدمت 41 دولة نامية باستخدام البيانات المقطعية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في 23 دولة وعلاقة ضعيفة في 18 دولة هي الدول الفقيرة، واستنتج الباحث بأن النمو الاقتصادي يتأثر بآداء الصادرات الوطنية إذا ما كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية.

- دراسة (1978) Balassa:

اهتمت هذه الدراسة بدراسة تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الإنتاج الوطني الحقيقي، وشملت الدراسة 11 دولة خلال فترتين زمنيتين 1960-1966 و 1967-1973 وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والناتج الوطني الحقيقي.

- دراسة (1981) Tyler:

استخدمت نموذج ثنائي وبيانات مقطعية لـ 55 دولة خلال الفترة 1960-1977 كمحاولة اختبار العلاقة من الصادرات والنمو الاقتصادي وبين هذه الدراسة التأثير الإيجابي

لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي كما أوضح تحليل البيانات المقطعية العلاقة القوية بين نمو الصادرات ونمو التكوين الرأسمالي في جميع الدول التي شملتها الدراسة.

- دراسة (1982) Feder:

شملت هذه الدراسة 31 دولة خلال الفترة 1964-1977 كمحاولة إيجاد العلاقة بين حجم الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في الدول النامية شبه الصناعية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية الحديثة في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات الغير التصديرية في الاقتصاد الوطني واستنتجت كذلك بأن تحفيز النمو الاقتصادي يمكن أن يتم ليس ينقل العمالة ورأس المال وحدها وإنما أيضا ينقل الموارد الاقتصادية من القطاعات الغير تصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الناتج الأعلى.

- دراسة (1985) Sachs-Warner:¹

تعد هذه الدراسة من أشهر الدراسات العصرية وأقربها إلى التحليل الواقعي، حيث شملت الدراسة خليط من الدول النامية، وكذا المتقدمة فكانت أدلة توجيه الدول نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري متمثلة في خمس معايير إذا توفرت في دولة ما دل على انغلاق تلك الدول حول نفسها وهذه المعايير هي: الأول إذا كان متوسط معدل التعريفية الجمركية أعلى من 40%، الثاني إذا كانت الحوافز غير التعريفية تفرض على أكثر من 40%، الثالث وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة، الرابع احتكار السوق في يد القلة من المصدرين الكبار، والخامس هو وجود سوق لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية لحوالي 20%، ودلت النتائج على أن الاقتصاديات المفتوحة تنمو أسرع من الاقتصاديات المغلقة من 2% إلى 2,5% كما أنها تفوق الاقتصاديات المغلقة بأنها تتميز بمعدل استثمار أعلى وتوازن اقتصادي كلي أفضل ودور أفضل للقطاع الخاص كمحرك للتنمية.

¹: عيّدوس عبد القادر: سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الآخر، مجلة الباحث، عدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 153.

- دراسة البنك الدولي (1987):¹

أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية تضمنت تحليلاً لتصميم 36 نموذج من نماذج الانفتاح التجاري في 19 دولة بين عامي 1964-1986 وقد صنفت أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقاً لمعايير كمية وكيفية هي معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص والتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز لها ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من خدمته وهي: اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل وشديدة التوجه نحو الداخل كذلك، وقد خلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

¹ : مرجع سابق ، عيدوس عبد القادر: سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الآخر، ص 153.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي القانوني، المالي، السياسي، وكذا البيئي أيضا إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق عليه مفهومه الدقيق لذلك سيتم تناول مفهومه بشيء من التفصيل والتحليل:

- من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي على أنه "مجموعة من العمليات المختلفة الموجهة للتأثر في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم.¹
- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصادها للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة وهو علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة.²
- بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (المستقبل للاستثمار) وتأخذ حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى.³

¹ Ibrahim ngohomo : les investissements divers étrangers en Afrique centrale, activité et effets économiques, thèse de doctorat non publiée, faculté de science économique et gestion, université du sud toulon-var, France, 26 Mars 2008, p14.

² أميرة حسب الله محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 19.

³ حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004،

2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

نظرة الكلاسيك إلى أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقدم الاقتصاديين الكلاسيك تحليل لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي في إطار سوق كاملة، حيث لا تقف الحدود المختلفة من تدخل للحكومات، ووجود الاحتكارات وارتفاع تكلفة المعلومات أمام حركة عوامل الإنتاج، حيث تنتقل هذه العوامل الحرة الكاملة وظل هذه الافتراضات ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى إلى الأكثر فقرا سعيا وراء تحقيق أقصى الأرباح.

وتستمر هذه الحركة إلى أن تصل الإنتاجية الحرة لرأس المال إلى المساواة بين البلدين عندها تتوقف حركة رأس المال إلى أن يظهر فارق جديد في مردودية رأس المال سواء في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس للانتقال السابق.¹

لكن كيندلبرجر (Kindel berger) يرى أن سبب نشوء الاستثمار الأجنبي ناتج عن ظروف احتكارية في أسواق تسودها منافسة غير كاملة أيا كان نوع هذا السوق، سواء للسلع والخدمات، أسواق مالية، أو التفوق في التكنولوجيا، أو ما تعلق بالتدخل الحكومي من خلال سياسات خاصة بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ومعدلات الفائدة والصراف² وفي ظل الافتراضات الجديدة (المنافسة الاحتكارية) ظهر النموذج التقليدي الحديث للنظرية التقليدية والذي يمكن شرحه كالتالي:

- إذا كانت $ME_{(F)}$ تمثل الفاعلية الحرة للاستثمار في السوق المحلية.
- وإذا كانت $ME_{(L)}$ يمثل الفاعلية الحرة للاستثمار في السوق الأجنبية.
- وإذا كانت $IR_{(F)}$ تمثل معدل الفائدة في السوق المحلية.
- وإذا كانت $IR_{(L)}$ تمثل معدل الفائدة في السوق الأجنبية.

فإن الاستثمار الأجنبي لا يتحقق إلا إذا تحققت المترجمات التالية:

¹: بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي للتنمية سنوات: 2008، 2009، 2010.

²: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتمان الواردات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، ص 04.

- الحالة الأولى: معدل الفعالية الحرة للاستثمار في السوق الأجنبية أكبر من معدل الفائدة في السوق المحلية.

$$IR_{(L)} < ME_{(F)}$$

- الحالة الثانية: معدل الفعالية في السوق الأجنبية أكبر منه في السوق الداخلية.

$$ME_{(L)} < ME_{(F)}$$

- الحالة الثالثة: معدل الفائدة في السوق الأجنبية أكبر منه في السوق المحلية.

$$IR_{(L)} < IR_{(F)}$$

إن الواقع الاقتصادي لا يعترف تماما بالافتراضات التي قام عليها التحليل الكلاسيكي كافتراض الحرية التامة في انتقال عوامل الإنتاج وعدم تدخل الدول والمنافسة التامة، وقد حوى هذا النموذج على نقائص كون أن هذه الشروط ليست كافية لوحدها لتحديد وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون غيرها لأن هناك اعتبارات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرار الاستثماري، وعلى رأسها درجة توفر القوانين والتشريعات التي تحمي الاستثمارات الأجنبية من طرف الدول المضيفة ضد الأخطار، وخاصة غير التجارية منها لأنه في حالة تساوي معدل العائد فإن الاستثمارات تفضل التوجه نحو الأسواق والمجالات الاقتصادية الأكثر أمانا خاصة عند الأخذ بالحسبان تأثير القرارات الاستثمارية بمعدل المخاطر عند حساب العائد من الاستثمار.¹

كما لاحظنا أن من أهم الجوانب التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية هي تحليل أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث لم تبين نوع الأثر التي تخلفه هذه الشركات على البيئة والمحيط، والملاحظ عموما أن هذه النظرية لم تقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضا عن الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا الاستثمار وتلاقي الآثار السلبية التي يحملها في جوفه.

¹: الموسسة العربية لضمان الاستثمار وانتzman الواردات، خالد واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، ص 02.

النظرية النيوكلاسيكية:

حملت العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولاتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل أهم هذه المحاولات نظرية العائد للاقتصاديين "أولين وكيمب".

حيث قدم "أولين" شرحاً لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق منافسة كاملة فإن أهم عنصر محرك للاستيراد وتصدير رأس المال وحدث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة، إلا أن نتائجه توصلت إلى أن ندرة رأس المال هي السبب في ارتفاع سعر الفائدة ولهذا فإن إنتاج أي عائد سيكون مرتفع.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى الدول مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية، وبالتالي القضاء بصفة جزئية على بعض المشاكل كالبطالة على وجه الخصوص.

إن الجدير بالذكر أن وجهة النظر النيوكلاسيكية تؤيدها أدلة من الواقع مثل التنافس الكبير الذي تخوضه الدول النامية لجذب أكبر عدد من المستثمرين والاستثمارات الأجنبية وما تقدمه هذه الدول من امتيازات لها.¹

إلا أن النظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر فآثار كل منهما تختلف عن الآخر، كما أن تتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي، لذلك يمكن القول أن هذه النظرية غير صالحة إلا في الوقت الذي درست فيه، لأنها تستطيع شرح ما تلى أو ما جاء عقب الحرب العالمية الثانية فيتمسكها على افتراض المنافسة الكاملة فقط وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات، فشلت في التعامل مع الواقع العلمي.

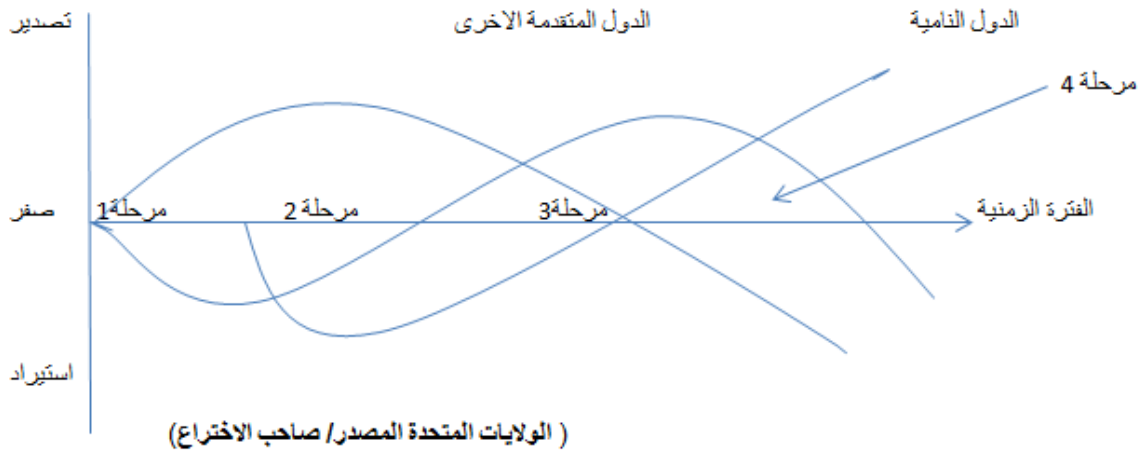
نظرية دورة حياة المنتج (نظرية فيرنون 1966):

ربطت نظرية دورة حياة المنتج القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية أو بالأحرى نمو منتجها الدولي.

¹: رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص 40-41.

تتضمن نظرية "رايموند فرنون (Raymond Vernon) سنة 1966 ودرسها فيما بعد كل من "ويلز" و"هيرش" وهي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصورها أنها تبدأ بفكرة (حمل)، فإنتاج (ميلاد)، ثم نضج، ثم تبدأ المنتج النمطي فالانحدار وأخيرا تموت¹، وحتى تفهم نظرية دورة حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي أربع مراحل كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم : (1) دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: عبد السلام أبو قصف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي.

من خلال الشكل أعلاه تتضح ثلاث نقاط أساسية هي:

- **النقطة الأولى:** هناك ثلاث منحنيات لنفس المنتج تخص الدولة المخترعة-الولايات المتحدة الأمريكية، الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا الدول النامية.
- **النقطة الثانية:** هناك منحنيات فوق محور الزمن (الخط الأفقي) فهي تبرز قيام الدول المتخلفة بالتصدير إلى الخارج في حين هناك منحنيات أخرى أدنى نفس المحور تبرز

¹: رضا عبد السلام: مرجع سابق، ص 49-51.

قيام نفس الدور بالاستيراد مع تسجيل التغيير في اتجاه هذه المنحنيات كدليل لانتقال الابتكارات والاقتراحات ومن ثم الاستثمارات بين مختلف هذه الدول.

– **النقطة الثالثة:** يمكن تسجيل أربع مراحل أساسية هي:

1- **مرحلة المنتج الجديد:** تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحياناً الخسائر بالإضافة إلى عدم القدرة على تحمل أي تكاليف إضافية أثناء بدء عملية الإنتاج والتسويق من بعده كتكاليف النقل على سبيل المثال.

2- **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة نظراً لتوسع المستهلكين في عملية الشراء إضافة إلى التوسع في الأسواق الدولية، مع الإشارة هنا إلى تمكن بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراد المنتج الجديد ليبدأ بعدها في مرحلة أخرى تحرك المؤسسة للاستثمار في الخارج.

3- **مرحلة المنتج الناضج:** تقوم في هذه المرحلة الشركات المبتكرة بالاستثمار في الأجنبي المباشر بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج لقيام الشركاء في الخارج حماية لسوقها الناتج عن تصدير ومع مرور الزمن تبدأ هذه العمليات بالتناقص بسبب ضعف التركيبة التكنولوجية والأدوات المستخدمة رغم ذلك تبقى الصادرات تعرف نوعاً من الاستقرار نتيجة لتزايد الطلب عليها بالخصوص عن الدول التي تملك ميزة تناسبية لتبدأ بعدها الشركة بفقدان هذه الميزة وتبدأ المبيعات في الانكماش والتدهور وهي المرحلة الأخيرة.¹

4- **مرحلة الانحدار والتدهور (المنتج النمطي):**² في هذه المرحلة في الدول المخترعة تنخفض الصادرات بصفة بارزة بسبب شدة المنافسة والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، وبالتالي انخفاض تكاليف إنتاجها مما يدفع بالدول المخترعة إلى توطين إنتاجها في الخارج وبالتالي تنخفض قيمة الصادرات للدول المتقدمة لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محلياً وفي هذه المرحلة فقط يمكننا التحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية.

¹ علي حسين: إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 267.

² فليح حسن خليف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 183.

على الرغم من كل هذه المزايا إلا أن هذه النظرية فشلت في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس فقط يعرض التصدير بل لخدمة سوق الدولة المضيفة بإنتاج السلع ذات مواصفات تلائم أسواقها، كما أنها تتعامل مع كل مرحلة من المراحل السابقة على حدا وفي الحقيقة ليست كذلك بالإضافة إلى أن هذه النظرية ليس صالحة على كل السلع وليس من السهل تطبيقها عليها مثل سلع التفاخر والتي تصعب تقليدها، كما أنها أهملت العديد من الجوانب المعنوية كفسلفة الشركات وقراراتها.

كما أنها تفشل في الإجابة على العديد من التساؤلات كمثلا هل الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول يجب أن تكون من الدولة الأم؟ وعموما قد تكون هذه النظرية غير كافية لإعطاء تفسيرات حول أسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي بدلا من عقود وتراخيص في الدول المضيفة مثلا.

3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

زاد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره المختلفة وعلى وجه التحديد أثره على النمو الاقتصادي لمختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة ويرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من أوجه عدة وعلى مستويات مختلفة. وسنوضح هذا الارتباط من خلال المدخل الوحدوي أي المؤسسات والمدخل الكلي أي على مستوى اقتصاد الدولة ككل.

1. المدخل الجزئي أو الوحدوي:

ينطبق الأثر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات هي:¹

¹ محدي اشريجي: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى العلمي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 25.

أ. قناة المنافسة:

تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطلقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

ب. قناة التدريب:

تنشأ هذه القناة في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيا الجديدة للدول المضيفة يتطلب لتحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدولة، وهذا ما يؤدي إلى انتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية.

ج. قناة التقليد:

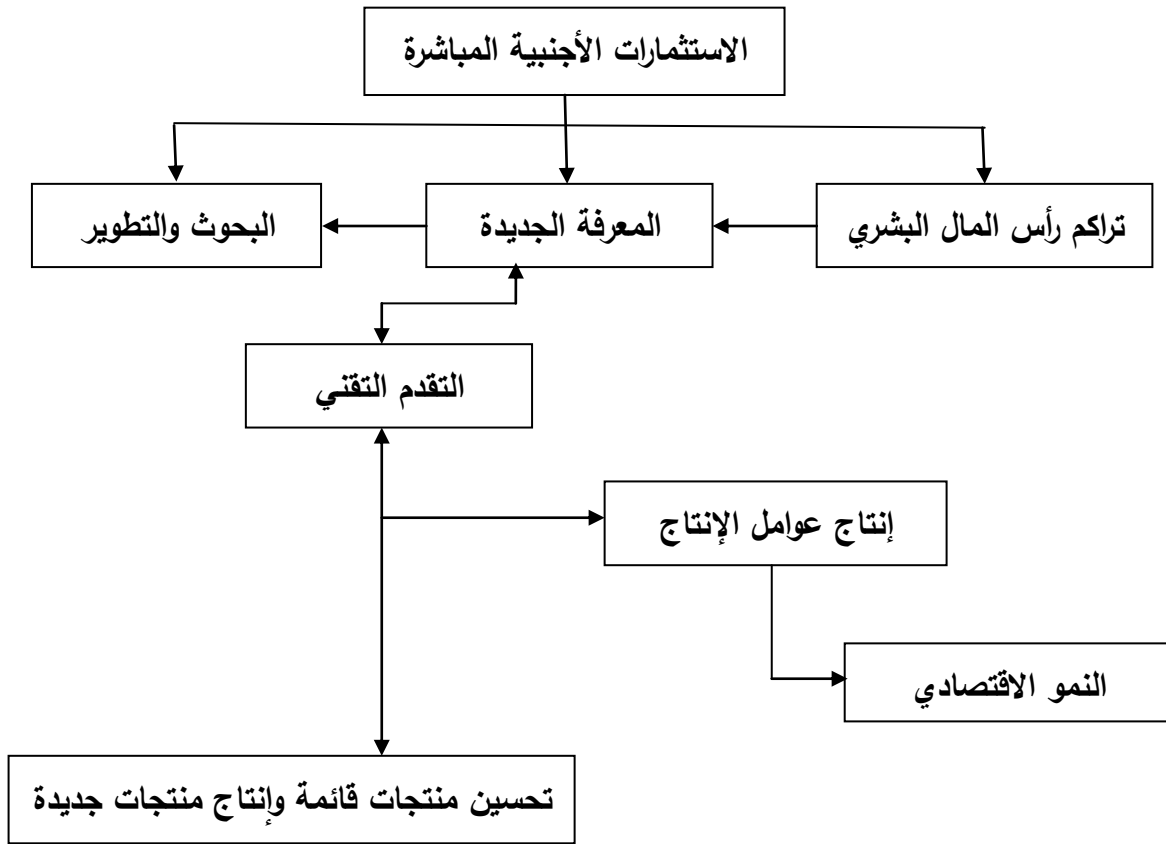
تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوق تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيا الأكثر تقدماً.

قناة الروابط:

ترتكز على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية فبالنسبة للروابط الأمامية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء حيث تؤدي إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية، ويترتب على هذا في النهاية زيادة إنتاج عوامل إنتاج الشركات المذكورة.

أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، حيث تؤدي إلى نقل التكنولوجيا الجديدة للشركات الوطنية من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الشركات الوطنية وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (2): آثار الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي.



المصدر: مجدي اشريجي: مرجع سابق، ص 264.

المبحث الثالث: الرأس مال البشري والنمو الاقتصادي.

1. تعريف رأس المال البشري:

يتمثل رأس المال البشري في مخزون المعارف والمؤهلات والمهارات المدرجة في فكر الأفراد وبالخصوص كفاءة وفعالية اليد العاملة الموظفة، لأن التعليم والتكوين يسمحان للعمال بإنتاج أكثر حتى مع ثبات حجم عوامل الإنتاج الأخرى¹، الرأس مال البشري هو تلك الأفكار والمؤهلات العلمية التي كان يحملها ساموال سلاتار Samuel Slater الذي ذهب في عام 1789 إلى أمريكا لتعليم الأمريكيين كيفية صناعة الآلات التي تنتج القطن، ولم يحل سلاتار معه إلا رأس مال بشري في رأسه، وما التطور الصناعي الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية إلا نتيجة لرأس مال ستالار البشري وغير الذين جاءوا من بعده، وكما أن مستوى اليد العاملة المتوفرة في الاقتصاد لا بد أن يكون بالكمية الكافية والضرورية من أجل النمو، فإنه لا بد أن يكون أيضا بالكفاءة والنوعية اللازمتين لتحقيق ودعم النمو الاقتصادي.

2. بعض الآراء عن أهمية رأس المال البشري ونماجه:

فكرة رأس المال البشري فكرة قديمة جدا ولم تغب عن المدرس الكلاسيكية فماك كيلوش (1864-Macculloch 1389) في النصف الأول من القرن 19 مع ظهور المدرسة الكلاسيكية رأى أهمية رأس المال البشري متمثلا في الأفراد الحاملين للأفكار والمؤهلات العلمية في الدفع بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من خلال الإبداع والاكتشافات التي يحققونها، إلى ذلك ذهب أيضا كيزني (Simon Kuznets 1966) مستندا على ما ذهب إليه ويليام بيتي (William Petty) من أن العدد الكبير للسكان شيء إيجابي لا لشيء إلا أن احتمال وجود العباقرة فيه أكبر من عدد أقل فتوفير رأس المال البشري المتمثل في الأفراد ذوي مهارات فكرية ومؤهلات والمتميزين بالتكوين يسمح بتحفيز الإنتاج وتحقيق مؤهلات خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد وتطبيقها في مسارات الإنتاج، أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيا والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج والنشاط والاستفادة منها.

¹: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 8، 2001، ص 33-40.

كما أن فكرة آدم سميث حول تقييم العمل تحمل أهمية كبيرة نابعة من أهمية تراكم المعرفة لدى الأفراد العاملين والمتخصصين في إنتاج نوع معين من السلعة وقد دعم هذه الفكرة "ألفريد مارشال" بتأكيد على أهمية العقل البشري في التصدي للإنتاجية الهامشية التي تعد أكبر معوقات النمو الاقتصادي ويرى ستين هانسان (Stein Hansen 1939) أن شرط النمو هو ضمان اليد العاملة المؤهلة التي تكون عاملاً مجدداً.

وقد اهتم الاقتصاديون بالدور الإيجابي لتكوين رأس المال البشري عن طريق تكوين العمال في مسار النمو، بينما حاول لوкас (Lucas 1988) التوفيق بين هاتين المقاربتين عن طريق الاهتمام بالآليات الاقتصادية التي بواسطتها يتراكم رأس المال البشري ويكون له آثار إيجابية على النمو في إطار ما يسمى بنظرية رأس المال البشري.

ولأن النوعية التكوينية ورأس المال البشري في المجتمع يعتبر ذا أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي فإن هذا يستدعي تدخل الدولة في تدعيم مجال التعليم والتكوين للأفراد وتحقيق تراكم رأس المال.

حيث قدرت مساهمة رأس المال البشري في نمو الإنتاجية في الفترة (1960-1990) فهي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بـ 22% وحسب اقتصادي البنك فإنه بالنسبة لـ 98 دولة درس فيها عائد الاستثمار في التكوين تبين أن المعدل المتوسط للعائد لكل سنة إضافية في التعليم يمثل نسبة 10%.

ولإبراز أهمية رأس المال البشري بين غولدن وكاتز (Goldin & Kats 2001) أن متوسط معدل نمو الإنتاجية بالنسبة للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع من 0,29% سنوياً في الفترة (1890-1915) حيث كان معدل نمو الناتج الغربي في تلك الفترة 11% إلى 0,53% سنوياً في الفترة (1915-1999) حيث كان معدل نمو الناتج الفردي 20% سنوياً.

كما أن براموفيتش ودافيد (Bramovitz & David, 2000) بينا أن الجزء الخاص بنمو تراكم رأس المال المادي في معدل نمو الناتج الفردي انخفض من 56% في

الفترة (1800-1890) إلى 31% في الفترة (1890-1927) ثم إلى 21% في الفترة (1929-1999) في إشارة إلى زيادة رأس المال البشري على حساب رأس المال المادي.¹

رأس المال البشري عند نماذج النمو الداخلي:

لم يصنع دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي إلا من خلال نماذج النمو الداخلي ويعتبر نموذج "لوكا" أهم نموذج تطرق مفصلاً إلى دور رأس المال البشري في النمو بصفة مباشرة، ولكن قبل ذلك كانت هناك محاولة لإدراج رأس المال البشري في النموذج النيوكلاسيكي أي نموذج سولو قدمها ل من "مانكيو" و "رومور" و "وايل" عام 1992.

نموذج سولو برأس المال البشري:

يحتوي هذا النموذج إدراج لرأس المال البشري منفصلاً عن رأس المال المادي ويعتمد على فرضية أن رأس المال البشري يتراكم بنفس تقنية رأس المال المادي مما يسمح له بالتعبير عنه بوحدات مادية وليس زمنية، ويعبر عنه بالمعادلتان التاليتان بعد إدراج عامل رأس المال البشري تكتب:

$$K^e = S_k K^{(e) a} h^{(e) B} - (S + y + n). k$$

$$h^e = S_H K^{(e) a} h^{(e) B} - (S + y + n). h^e$$

تبرز المعادلة الأولى بأن رأس المال البشري الفردي للعامل الفعال وبالتالي الناتج الفردي للعامل الفعال يزيد بزيادة رأس المال البشري للعامل الفعال، بينما تبرز المعادلة الثانية أن رأس المال البشري الفردي للعامل الفعال يزيد أيضاً بزيادة رأس المال المادي للعامل الفعال.

حيث: معدلات الاستهلاك لكل من رأس المال المادي والبشري على حد سواء S_k ، S_H هما على التوالي الحصص الثابتة من الناتج المستثمر في الرأسمالين.

¹: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المرجع السابق، ص 33-40.

رأس المال الفردي للعامل الفعال و K^e يعبر عن تغير هذا الأخير h^e ، رأس المال البشري للعامل الفعال، γ معدل التطور التقني بمفهوم هارود حيث أن حجم العامل الفعال المدرج في دالة الإنتاج هو $A.L$ و $Ga=y$ معدل النمو الديمغرافي و α و β ثوابت و حالة التوافق تتميز بانعدام نمو رأس المال الفردي سواء المادي أو المعنوي أي البشري في حالة التوقف تصبح ثابتة.

ويبرز من خلالها النموذج لـ "مانكيو"، "رومر" و "وايل" تأثير معدل تراكم رأس المال البشري (S_H)، على الناتج الفردي للعامل الفعال مما يمكن من تفسير الفروق بين الدول وكذا سرعة الانتقال في حالة التوقف
نموذج لوكا للنمو برأس المال البشري:

أدرج لوكا (Lucas) سنة 1988 نموذج رأس المال البشري بقطاعين: قطاع مخصص لإنتاج سلعة معينة باستخدام رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري وقطاع لتكوين رأس المال البشري باستخدام الجزء الغير موجه للإنتاج منه.¹

يعتبر النموذج مجتمعا بعدد N من الأعوان ثابت يتميز كل واحد منهم في الزمن (t) بنفس المستوى (h) من رأس المال البشري كل عون في فترة يتوفر على وحدة من الزمن يوجه بنسبة μ منها للإنتاجو يكون محصورا بين 0 و 1 والنسبة المتبقية $(1-\mu)$ لتراكم رأس المال البشري، ويتم إنتاجه بعوائد ثابتة ويكون بالعلاقة التالية.

$$H= V (1-u).h$$

$$gh = \frac{h}{n} v (1 - u)$$

حيث μ هو إنتاجية رأس المال البشري

في حالة التوقف تثبت الإنتاجية الهامشية لرأس المال ويكون معدل نمو الناتج معدوم.

¹: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية المرجع السابق، ص 33-40.

ويكون معدل الناتج كالتالي:

$$gy = gy = \frac{1 - B - C}{1 - B} gn$$

يعتمد النمو إذن على نمو رأس المال البشري والذي يعتمد بدوره على الوقت المخصص لتكوين رأس المال البشري، وعلى فعالية تراكمه وعلى حجم التأثيرات الخارجية، مصدر النمو هو إذن تراكم غير منتهي لرأس المال البشري الذي يتميز بعوائدها الهامشية الغير متناقصة.

كما نلاحظ هنا أنه كل ما كان الوقت المخصص للتعليم والتكوين أكبر كان معدل نمو رأس المال البشري أكبر ويكون بالتالي نمو الناتج الفردي أسرع أي كل سياسة ترتفع مع الزمن المخصص للتعليم والتكوين ترفع من معدل نمو رأس المال البشري وبالتالي ترفع معدل نمو الناتج الفردي.

3. أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي:

هناك العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية الحديثة للتنمية بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة قائمة على أساس الأثر الكبير للرأسمال البشري في بناءها و استمراريتها كما ونوعا وسنتناول هذا الأثر من الناحية الخاصة المرتبطة بالنمو الاقتصادي بصفة مباشرة وبدرجة وثيقة بالتعليم على وجه الخصوص.¹

يبرز الأثر الخاص للرأسمال البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي عن طريق المساهمة المباشرة في زيادة الناتج الإجمالي أو نصيب الفرد منه يؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، فقد أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن نتيجة للنمو في رأس المال المادي فحسب بل كان نتيجة التقدم في عامل رأس المال البشري من خلال التقدم التقني والتطوير من الخبرات والمهارات واكتشاف حتى كفاءات جديدة من خلال الاهتمام بالمنظومة التربوية والتي تلعب الدور المحوري كمتغير تابع والتعليم كمتغير مستقل.²

¹: ميشيل تودوار: ترجمة حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 506.

²: ميشيل تودوار: مرجع سابق، ص 544-547.

الجدول رقم (1) يوضح نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني.

النسبة	الدولة	النسبة	الدولة
%15,9	كوريا الجنوبية	%15	الولايات المتحدة الأمريكية
%3,3	اليابان	%25	كندا
%14,7	ماليزيا	%14	بلجيكا
%23,2	غانا	%4	الدانمارك
%12,4	كينيا	%6	فرنسا
%16	نيجيريا	%7	إيطاليا
%16,5	الأرجنتين	%5	هولندا
%3,2	البرازيل	%12	انجلترا
%0,8	المكسيك	%6,7	الاتحاد السوفياتي

المصدر: فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم، دار المسيرة، عمان، 2008، ص38.

إن لهذا التوسع في المستوى التعليمي له اثر ملموس على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المهارات والمعارف من جهة وتوفير فرص العمل للمدرسين ولعمال المدارس ومناصب شغل بصفة عامة من جهة أخرى وبالتالي تحفيز النمو على المستوى الاقتصادي الكلي وحتى الجزئي.¹

¹: صقر أحمد صقر: التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2007، ص 425.

خلاصة الفصل :

ظهرت أهمية النمو الاقتصادي بصورة أكثر وضوحاً من خلال النظريات الحديثة له حيث ركز الاقتصاديون والمفكرون الجدد على عوامل أساسية لم تكن مكتشفة في القديم خاصة بعد الحقبة الاستعمارية للحرب العالمية الثانية أين كانت النظريات التقليدية هي الأساس آن ذاك.

جاءت النظريات الحديثة بتفسيراتها الكمية والقياسية والكيفية والتي غيرت نظرة الاقتصاديين المهتمين بالفكر التنموي ووضحت لهم أبرز المحددات الحديثة من انفتاح تجاري واستثمار أجنبي ورأسمال بشري ودورها في التحكم ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

يكمن أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال دور الصادرات في تشجيع الصناعة المحلية وتعزيز القدرة الإنتاجية للدول من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المختلفة والتطوير في العملية الإنتاجية، كما أن هذا التوسع يمكن الدولة من تشجيع وزيادة الاستثمارات المحلية والإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي كما يرتبط هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي المحلي وزيادة الإنتاج وبالتالي يعتبر مصدر جديد لتمويل التنمية عن طريق القروض الخارجية مثلاً.

ويرتبط النمو الاقتصادي بالرأسمال البشري من خلال دوره الحيوي في تنمية الاقتصاد من خلال التقليل من معدلات الفقر والبطالة وغيرها من المشاكل التي يعاني منها كل قطاع في كل دولة.

كما أنه يعني بالتركيز على الرأسمال البشري المعنوي وليس المادي بصفة أكبر واعتبره مكملاً له فقط، حيث اعتبر أن الرأسمال المعنوي هو الأساس في النظريات الحديثة وذلك لتأثيره المباشر على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي

خارج قطاع المحروقات

تمهيد:

تختلف اقتصاديات الدول من حيث الهيكلية الاقتصادية، فنجد اقتصاديات تعتمد على قطاعات معينة تشترك بنسبة متقاربة في البناء الاقتصادي لها، بينما نجد أخرى تتفرد قطاعات معينة في بناءها الاقتصادي، وهذا راجع إلى الاختلاف في الموارد الاقتصادية والإمكانيات المتاحة لكل دولة.

كما تختلف اقتصاديات الدول من حيث فعالية سياسات التنمية التي تنتهجها، فهناك دول تمكنت من تحقيق نهوض اقتصادي بسرعة وكذلك تحقيق قفزة نوعية في مختلف القطاعات وبينما هناك دول لم تستطع ذلك.

وبالرغم من كل هذا إلا أنه باعتبار الجزائر دولة نامية تمكنت من الالتحاق بموكب الحضارة ومعاصرة التقدم التكنولوجي في بعض جوانبه فسعت لذلك بمختلف السياسات والإجراءات رغم العراقيل التي واجهتها في فترتها العصبية بعد الثورة.

قامت الجزائر بسياسات دعم وإصلاح وهيكلية اقتصادية لمختلف القطاعات، حيث أبرمت اتفاقيات وكذا وضع قوانين وتشريعات وغيرها من الآليات الأخرى من أجل الحصول على مركز راقى بين دول العالم.

وسوف نحاول في هذا الفصل اكتشاف حقيقة النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا آليات التنمية المتبعة بالإضافة إلى معرفة الأثر التحليلي لكل من المحددات الحديثة للنمو من انفتاح تجاري واستثمار أجنبي مباشر ورأس المال البشري اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا خلال الفترة الممتدة من (1990-2013).

المبحث الأول : النمو الاقتصادي في الجزائر

يلعب النمو الاقتصادي في الجزائر دورا كبيرا في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية اجتماعية سياسية وثقافية , إذ نجده يعالج النمو السكاني في الجزائر والاختلالات الإقليمية الكبرى التي تحدث داخله وتحديات التي تواجهه .

1 خصائص النمو في الجزائر :تتمثل في ما يلي

- مستوى نمو غير كافي:أثبتت دراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عندما يزداد عدد سكان بنسبة 1% غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو مازال غير كافي من أجل:

- تلبية الحاجيات الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية طموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.
- تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات.
- تغطية البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجة السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرة حق قدرها عند إعداد السياسات العمومية وتنفيذها .

أن التأثير النمو الديمغرافي يمكن اعتباره ايجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة كثرة اليد العاملة وحركيتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

لكن الاختلال الذي قيد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الاقتصادي بفرض وتيرة جديدة توزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.¹

¹: مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر أحمد : النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر ، ص 74.

وبلغ معدل نسبة النمو السنوي للنتائج الداخلي الخام 3.66% بين 1994-2004 وهي نسبة تفوق نسبة النمو الديمغرافي هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2) : تطور الناتج الداخلي الخام بين سنة 1994-2004

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	202	2003	2004
الناتج الداخلي الخام	1487.4	005	570	2780.2	2810.1	3215.1	4078.7	235	2444.6	5244.2	100
نمو حجم الناتج الداخلي خام%	1.1	3.7	3.8	1.1	5.1	3.2	2.5	2.1	4.1	6.8	5.2
تزايد عدد السكان%	2.2	1.9	1.7	1.6	1.57	1.51	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تبين المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصائيات أن هذه النسبة مازال تتزايد إذا بلغت 6.8% سنة 2003 وانتقلت إلى 5.2% سنة 2004 من أجل تقليص البطالة بالنصف خلال عشر سنوات ينبغي أن يتزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة لا تقل عن 6%.

- تقل العوامل الخارجية: إن نسبة النمو التي بلغت 6.8% سنة 2003 والتي بلغت مستوى لا نظير له منذ 20 سنة متبوعة بنسبة 5.2% من النمو سنة 2004 تشكلان عناصر تبعث على الرضا عامة.

غير أن جمود البنية الاقتصادية على حساب الصناعة يؤدي بوجود تهديد من قبل المحيط الدولي على البلدان التي تصدر مادة واحدة مثل الجزائر ويفرض هذا الجمود تحويل أرباح إنتاجية اقتصادية المرتبطة بتقلب الأسعار البترول إلى إنتاجية مادته .

فقد سبق للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن شدد على وضع القطاع الصناعي العمومي الذي مازال يعاني مشاكل إعادة الهيكلة والتوازن في ميدان التسيير والسوق.

واعتماد الجزائر على تصدير مادة واحدة ألا وهي المحروقات يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية عليها ذات الصلة بتقلبات سعر البرميل من البترول وما يترتب عنها من انعكاسات على الموارد المالية للدولة.¹

3- ضعف نمو الإنتاجية: إن مستوى النمو وتوعيته تحددها إنتاجية العمل ورأس المال، ولكن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، إن حصيلة العشرية الممتدة بين 1967 و 1978 أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت حتى سنة 1979، وحسب البنك العالمي فإن تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبا لـ 4.3% عن كل عامل خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 1994 ويبدو أنه تتحسن قليلا منذ الشروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بـ 0.3% عن كل عامل خلال الفترة التي تأهيلها للموارد البشرية والتسيير والثقافة الاقتصادية وعبء القطاع الموارد.

2 توزيع النمو:

- هناك النمو الذي يوسع رقعة الفوارق والنمو الذي يترتب عليه تبذير الموارد الضرورية.

- الاختلالات الإقليمية: بالنظر لشساعتها وتبيان تضاريسها ومناخها تواجه الجزائر مسألة التهيئة العمرانية والتوازن الجهوي التي توافق بين النمو الاقتصادي واحترام البيئة والرقى الاجتماعي .

يبرز الوضع القائم حاليا العديد من الاختلالات بين المناطق الشمال والجنوب والمناطق الحضرية والريفية وبالفعل يلاحظ المركز المتزايد للسكان والنشاطات في المناطق الساحلية على حساب المناطق الجبلية التلية والهضاب العليا والجنوب وهذا ما سبب في اختلالات هامة تهدد النمو الاقتصادي ولتلاحم الاجتماعي ولأملاك العامة الطبيعية والثقافية وقد أدى بروز عوامل خارجية سلبية في المناطق الساحلية إلى تسجيل عراقيل للتنمية

¹: مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر احمد، المرجع السابق ص 74.

الاقتصادية (المشاكل العقارية, حركة المرور) والمساس بالتلاحم الاجتماعي (الفقر انعدام الأمن وعدم الاستقرار) والتلوث وتدهور البيئة الحضرية ونظرا للفوارق والتفاوت الشديد تتحمل الجزائر تباينا عمرانيا خطيرا يهدد بشكل حاد التلاحم الاجتماعي والاستقرار السياسي¹.

تدهور البيئة:تواجه الموارد النادرة في الجزائر تهديدات تتمثل في انتشار المشاريع للتجمعات الحضرية واستقطاب النشاطات وتفاقم الظواهر الطبيعية مثل التصحر وانجراف التربة والتلوث يؤدي إلى تفاقم النزوح لا سيما في مناطق الهضاب العليا وسيكون لهذه التوجهات انعكاسات خطيرة سيما أنها قد ترهن بشكل مستديم أي مجهود تنموي , خاصة أن الانفتاح الاقتصادي وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني يفرضان انضباط في مجال المنافسة يخضع لمعيار تحقيق أقصى المردودية.

وتشكل المياه في آن واحد عاملا أساسيا وعنصر استراتيجيا في مجال التهيئة العمرانية والنمو الاقتصادي , ويعد توفره عاملا حاسما يحدد توزيع السكان والتعمير والنشاطات الاقتصادية من بين الإخطار البيئية في الجزائر نجد:

- ندرة المياه إلى جانب التسيير المنعدمة الفعالية وانعكاساتها السلبية على القطاعات الاقتصادية وصحة السكان والإطار المعيشي والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية .
- عدم التحكم في التعمير الذي استحوذ لحد الآن على 125000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة .
- ارتفاع حجم المياه القذرة وتضعفه وعدم القدرة على معالجته بواسطة محطات التصفية القليلة والمعتلة .

¹: مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر أحمد : النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية المرجع السابق، ص 75.

- تلوث الهواء بسبب دخان السيارات مما يؤدي إلى ارتفاع الأمراض والوفيات خاصة الأمراض التنفسية.

إن النتيجة المرتقبة والمرغوب فيها ستمثل في إعادة تنظيم التراب الوطني بهدف تأهيل التنافسية للتنمية المحلية والإنصاف العمراني والتنمية البشرية وحماية العامة الطبيعة والثقافية وترميمها لتسيير الإقليم.¹

التشغيل والبطالة: إن النظرة المشتركة لمختلف الشركاء اجتماعيين حول مدى خطورة البطالة، تجعل من التشغيل مسألة حيوية في مجال الحفاظ على السلام الاجتماعي والإنعاش الاقتصادي.

منذ سنة 1987 برزت مؤشرات بطالة واسعة بين أوساط الشباب ، حيث تطبق وضع أجهزة متعددة في مجال التشغيل ، وقد أبرز المخطط الوطني لمكافحة البطالة الذي شرعت فيه السلطات العمومية سنة 1997 والذي أنجز أخطار بخصوصه من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ضرورة إدراج هذه المسألة ضمن الأولويات وقد أظهرت جلسات الاستماع التي شاركت فيها النقابات وأرباب العمل الخواص والعموميون والجمعية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتطوير والتكوين المهني توافق وجهات النظر حول ضرورة جعل التشغيل هدفا أساسيا .²

3 التحديات الكبرى:

تواجه الجزائر اليوم تحديات كبيرة ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي وقد تم التطرق إلى هذه التحديات خلال لقاء الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الممثلة بالجزائر في جوان 2003 .

¹: مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر احمد ، المرجع السابق ص 75.

²: مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر احمد ، المرجع نفسه، ص 76.

- نظام اقتصادي سليم وأكثر تنافسية , تصدر الإشارة إلى مدى تأخر اقتصادنا اليوم.
- وعند التطرق إلى مسألة المنافسة في بلادنا نراهن عادة على استخدام المزايا التفاضلية.
- التكلفة الرخيصة للطاقة.
- الموارد الطبيعية.
- اليد العاملة الرخيصة، مواد الطبيعة ضعيفة المدى، وقد تشكل عائقا لحركية المجتمع والعناصر الاجتماعية.

المبحث الثاني: سياسات تحقيق التنمية في الجزائر.

1. واقع الاقتصاد الجزائري:

رغم التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التمويل في السياسات المنتهجة من طرف الدول في إدارة الاقتصاد وسياسة اقتصاد السوق وما نتج عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يمثل القطاع النفطي في الجزائر محرك أساسي للاقتصاد يساهم بحوالي 98% من إجمالي قيمة الصادرات و 64% من الإيرادات العامة للدولة ويساهم بحوالي 24% من إجمالي الناتج المحلي، حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي والرابعة عشر من حيث المخزون النفطي، والجدول التالي يبين مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

الجدول (3): مكانة النفط في هيكل الاقتصاد الجزائري (2001-2005).

2005	2004	2003	2002	2001	
76,8	70,4	68,4	62,9	66,4	مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة (%)
44,7	37,4	35,58	32,55	33,89	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي (%)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصاءات بنك الجزائر.

كما أن هناك عدة أسباب انتهجت الجزائر للإصلاح الاقتصادي على مختلف القطاعات كالتعديلات التشريعية وكذا الاتفاقيات التي سنتطرق إليها في المطلبين التاليين بشيء من التفصيل.

2. دور التشريعات والتعديلات في بناء تنمية الاقتصاد الجزائري.

أ. قانون النقد والقرض:

هو القانون 90-10 المؤرخ في 14/10/1990، هذا القانون يفتح المجال للمساهمة برؤوس الأموال الأجنبية في تطوير الاقتصاد الجزائري، بحيث يرفض لغير المقيمين في الجزائر بتحويل الأموال وتمويل نشاطات اقتصادية.

ب. قانون الاستثمار:

صدر هذا القانون تحت رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 بهدف إعطاء مجال واسع للقطاع الخاص من خلال ما نص عليه من إعفاءات ضريبية وحوافز.

ج. القانون التجاري:

تم تعديل القانون تحت رقم 93/08 المؤرخ في 25/04/1993 حيث يواكب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري ويسمح ببعض الممارسات التي كانت ممنوعة.

- تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) على الأقل برأسمال 100.000 دج.

- تأمين شركات المساهمة (SPA) برأسمال 5 مليون دج على الأقل.

- إلغاء احتكار الدولة لسوق التأمين.

- رد الأراضي التي أمتت بعد الاستقلال.

- مرسوم إنشاء بورصة القيم المنقولة

3. الاتفاقيات الدولية والإصلاحات:

أ. الاتفاق على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لخدمة الدين التي بلغت 9 مليار دولار عام 1989 مما تطلب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول منها على قروض ومساعدات لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، بعد ذلك تعهدت

الجزائر بالانضمام إلى اقتصاد السوق وتعهدت بدأ الإصلاح الاقتصادي بدءاً من العنصر الأساسي للاقتصاد وهو إصلاح القطاع الخاص.

تم عقد أول اتفاق مع البنك الدولي في ماي 1989 نصت فيه على تقليل الاحتكار للتجارة الخارجية ومنح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، أما ثاني اتفاق كان في جوان 1991 أكملت فيه ما جاء في أول اتفاق لها بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

وفي بداية 1994 أبرم اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي بدءاً من 1994/04/01 إلى 1995/03/31 ثم جاء اتفاق آخر سنة 1995، ثم في نهاية ماي 1996 تم إمضاء آخر حول برنامج التعديل الهيكلي لمدة سنتين.

ب. الاتفاق مع نادي باريس ولندن:

توجهت الحكومة الجزائرية في خطاب تعديل النواب من صندوق النقد الدولي عام 1994 إلى نادي باريس واتفق ممثلي هذا المؤتمر على تقديم مساعدات للجزائر نظراً لإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تعهدت بها الجزائر، وكانت طريقة تسديد الديون التي تم جدولتها والتي تبناها الدائنون هي التسديد المختلط تتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 19 سنة.
- مدة العقد تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ 4 سنوات أي

إبتداءاً من 1998/05/31.

وكذلك بعد موافقة صندوق الدول على برامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر في 1995 اتفاقا ثانيا لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس وتقدر الديون التي جدولتها معه 13 مليار دولار.¹

أما نادي لندن فيتعلق الأمر بإعادة جدولة الديون الخاصة (البنكية) ويضم هذا النادي تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك)، وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بطلب إعادة جدول للديون في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي.

وبعد مفاوضات شاقة مع أكثر من 200 مؤسسة مالية، تم إعادة جدولة حوالي

3 مليار دولار من الديون الخاصة في جوان 1996، وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى ديسمبر 1996 وكانت المعالجة كما يلي:

- مبلغ 2,1 مليار دولار والذي كان موضوع إعادة تمويل سابق، تمت إعادة جدولة على أساس فترة استحقاق تقدر بـ 15 سنة ونصف منها 6 سنوات ونصف إعفاء.

- مبلغ 1,1 مليار دولار مع القرض الليوني وقروض الإيجار مع اليابان سابقا لمدة 12,5 سنة.

- وبعد بدأ الجزائر في تنفيذ المخططات التي تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي ودعم النمو، وضعت الحكومة العديد من البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي وحتى الاقتصاد الوطني ككل، وبعد الإعلان عنها سنة 2006 والتشاور حولها في 2007 في إطار الجلسات الوطنية للصناعة تم رسم خطط للاستثمار.

وفي سنة 2002 بدأت خطة الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) تهدف دعم التجديد الفلاحي أما

¹: الطاهر علي: سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 185.

قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، فقد استهدفت السياسة المتبناة سنة 2001 والمرتكزة على تشجيع الاستثمار الخاص وعصرنة القطاع البحري.

وفي سنة 2005 تم إطلاق المخطط التكميلي لدعم النمو (PCSC) لتحسين الخدمات العمومية، حيث خصصت الحكومة لإنجاز هذه المخططات غلاف مالي يقدر بـ 180 مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة 2009، منها 70% للبنى التحتية كالسكن والتجهيزات، وذهب الجزء الأكبر من هذه المخصصات إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2005-2025).

كما تم خلال 2010 إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد إلى 2014، وخصص له خلاف مالي 286 مليار دولار ومن أهم القطاعات والمخططات الواردة في المخطط:

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكمالية، 850 ثانوية، 600.000 مقعد بيداغوجي جامعي، 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل.

- ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم والبيئة.

- ما يقارب 1800 مليار دينار جزائري لتحسين إمكانيات وخدمات

الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارة ضبط الضرائب، التجارة والعمل.

- وتوفير مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوي اقتصاد المعرفة من

خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل

المنظومة الوطنية كلها وفي المرافق العمومية.¹

¹بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، الجزائر، 24 ماي 2010، ص 32.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر المحددات الحديثة على النمو الاقتصادي.

1- التعريف بالمتغيرات

النموذج الأول:

- الناتج الإجمالي المحلي: GDP عبارة عن الفارق من النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى
- الانفتاح التجاري: OPE عبارة عن:

$$OPE = \frac{\text{الصادرات-الواردات}}{\text{الناتج الإجمالي المحلي } GDP}$$

- الاستثمار الاجنبي المباشر FDI
- الرأسمال البشري HUM عبارة عن:

$$100 \times \frac{\text{نسبة جميع الطلاب الملتحقين بالجامعات}}{\text{فئة العمر الافتراضي المدراس التعليم العالي}}$$

تم وضع نموذج لمحددات النمو الاقتصادي وكان النموذج كالتالي:

$$GDP = B_0 + B_1 OPE + B_2 HUM - B_3 FDI$$

باستعمال البيانات المتعلقة بالمتغيرات وبتطبيق برنامج $EVIEWS 8$ تم الحصول على المعادلة التالية:

$$GDP = 40.08311 + 0.558736 OPE + 2.673084 HUM - 0.44348 FDI \quad (\text{model 1})$$

استخدمنا في الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لا جراء انحدار الناتج المحلي الاجمالي على مجموعة المتغيرات المستقلة التي تتمثل في الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي والرأسمال البشري

2_التشخيص الاقتصادي والاحصائي للنموذج الخطي :

أ- التشخيص الاقتصادي للنموذج:

نلاحظ ان اشارة المتغير المستقل OPE موجة تدل على علاقة طردية بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي وزيادة تقدر ب 0.5587 وكذا راس المال البشري HUM بزيادة تقدر ب 2.67308، اما عن الاستثمار الاجنبي المباشر فيحمل اشارة سالبة ما يدل على العلاقة العكسية بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي هناك نقص بقيمة 1.0443 وهذا عكس ما تنص عليه النظرية الاقتصادية وبالتالي هو غير مطابق لها .

تم الحصول على القيم اعتمادا على $MODEL1$

ب_ التشخيص الاحصائي للنموذج:

يتم اختبار فرضيات النموذج الخطي المتعدد باستعمال معايير احصائية، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات المقدره باستعمال احصائية ستودنت $STUDENT$ واستخدام احصائية فيشر F ومعامل التحديد للمعنوية الكلية للنموذج.

_اختبار الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0 = B_0 = B_1 = B_2 = B_3 = 0 \\ H_1 = B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq 0 \end{cases}$$

كما هو ملاحظ في نتائج النموذج الاول ان قيمة المتغير FDI اكبر من 0.05 وبالتالي هو غير معنوي احصائيا، لذلك نقوم بتقدير نموذج ثاني بعد حذف متغير الاستثمار الاجنبي المباشر FDI وتحصل على النموذج الثاني $MODEL2$ بالمعادلة التالية :

$$GDP = 40.08311 + 2.528904HUM + 0.50978OPE \quad (\text{model 2})$$

ج_التشخيص الاقتصادي للنموذج 2:

نلاحظ من خلال النموذج 2 ان اشارة كل المتغيرات الراسمال البشري والانفتاح التجاري موجبة ما يدل على العلاقة الطردية بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يطابق النظرية الاقتصادية

بما انه مطابق للنظرية الاقتصادية سواصل خطوات دراسة النموذج .

د_التشخيص الاحصائي للنموذج:

اختبار المعنوية الاحصائية للمعاملات:

اختبار الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0 = B_0 = B_1 = B_2 = 0 \\ H_1 = B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ ان كل قيم المعاملات مساوية للصفر ،وبالتالي فهو معنوي احصائيا .

اعتماد $MODEL2$ ، اي اقل من 0.05

جدول رقم (4) : نتائج اختبار ستودنت للنموذج الخطي

المقدرات	المعاملات	الاحتمالات الاحصائية الجدولية	المعنوية عند 5%	ملاحظة
ثابت	B0	-	-	-
OPG	B1	0.000	$0 < 0.05$	معنوي
HUM	B2	0.000	$0 < 0.05$	معنوي

3_ اختبار المعنوية الكلية:

نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر ،حيث نلاحظ من نتائج النموذج رقم 2 ان :

_معامل التحديد R^2 بالنظر الى قيمة معامل التحديد 0.989912 ان القوة التفسيرية للنموذج كانت عالية ،وهذا يعني ان المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 98% من تغيرات الناتج المحلي الاجمالي اما 20% من تغيرات هذا الاخير تفسرها عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج يتضمنها حد الخطأ.

_اختبار فيشر F : يتم اختبار المعنوية الاحصائية للانحدار وفق الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 = B_0 = B_1 = B_2 = 0 \\ H_1 = B_0 \neq 0 \vee B_2 \neq 0 \end{cases}$$

يتم اختبار الفرضيتين من خلال مقارنة فيشر المحسوبة F_{CAL} بقيمة فيشر المجدولة

$$F_{TAB} \text{ عند مستوى معنوية } 5\% \text{ ودرجتي حرية } V_2 \text{ و } N-K-1$$

$$F_{TAB} = 8.67 \text{ نلاحظ ان قيمة } F_{CAL} = 784.9961 \text{ اكبر من قيمة}$$

نلاحظ ان قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F المجدولة ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ،ونقول انه يوجد على الاقل واحد من معاملات المتغيرات المفسرة لا تساوي الصفر مما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

أ_ التشخيص القياسي للنموذج :

1_ اختبار عدم تجانس التباين:

من بين فرضيات النموذج القياسي الاقتصادي فرضية ثبات التباين من مشاهدة الى اخرى، ولاكتشاف وتصحيح عدم تجانس تباين الخطأ نعتد على اختبار *WHITE* الذي يعتمد على تقدير الانحدار المساعد بين والمتغيرات المفسرة من جهة اخرى، ثم نقوم باختبار فرضية العدم التي تنص على فرضية ثبات التباين.

من خلال النموذج رقم 2 نقوم بحساب قيمة احصائية *WHITE* عند مستوى معنوية

$$5\% \text{ ودرجة حرية } V=18 \text{ و } K=2 \text{ تقارن احصائية } (WH) \text{ مع } \chi^2_{k,a}$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \chi^2_{k,a} = 28,87 \\ NR^2 = 4.239544 \end{array} \right.$$

مستخرج من ملحق 3

نلاحظ ان $\chi^2_{k,a}$ اكبر من NR^2 وبالتالي نقبل فرضية العدم، ونقول ان التباين ثابت

ب_ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

من بين الفرضيات التي بني عليها النموذج القياسي الاقتصادي هو عدم وجود ارتباط بين عنصر الخطأ من مشاهدة لأخرى، ولاكتشاف ما اذا كان هناك ارتباط ام لا نستعمل احصائية *DW* حيث يفترض هذا الاختبار وجود فرضيتين اساسيتين :

_فرضية العدم تنص على انعدام الارتباط

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = P=0 \\ H_1 = P \neq 0 \end{array} \right.$$

الفرضية البديلة: تنص على وجود ارتباط ذاتي.

بعد الحصول على قيمة احصائية $dw=1.77$ من الجدول رقم 3 نستعين بالجدول

الاحصائي الخاص بمؤشر *DW*

لمعرفة الحدين d_L و d_U حسب عدد المشاهدات وعدد المتغيرات المفسرة ثم نرى

المنطقة التي تقع فيها احصائية داربين واتسون، ومن خلالها نحكم على وجود او عدم وجود

ارتباط ذاتي للاخطاء ،كما يمكن ان تقع هذه الاحصائية في المنطقة غير المحددة ،وبالتالي عدم القدرة على الحكم بوجود او عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء.

من الجدول الاحصائي ل DW نستخرج الحد الاعلى والادنى للاخطاء كما يلي :

$$\left\{ \begin{array}{l} d_u = 1.53 \\ d_L = 1,08 \end{array} \right. \longrightarrow \boxed{2.47 = 1.53 - 4}$$

نلاحظ ان احصائية DW تنتمي الى منطقة القبول وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين

الاطء

_ اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار :

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار $jaque_bera$ ،يمكن رفض او قبول فرضية العدم القائلة بان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيع طبيعي انطلاقا من احصائية هذا الاختبار.

فنفرض فرضية العدم اذا كانت قيمة احصائية JB اكبر من القيمة الجدولية لكاي

مربع χ^2 والعكس عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية $N-K-1$

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{معادلة موزعة توزيع طبيعي: } H_0 \\ \text{معادلة غير موزعة طبيعيا: } H_1 \end{array} \right.$$

لدينا:

$$JB > \chi^2$$

$$0.14 > 30,14$$

نلاحظ ان القيمة المحسوبة ل χ^2 اكبر من قيمة JB وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 .

خلاصة الفصل:

في مجال التطور والتقدم يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا هاما للقياس في ظل المفاهيم الحديثة التي يستند اليها والتي اثبتتها العديد من الدراسات والتطبيقات وقد سعت بلادنا الى تكييف سياساتها مع هذه التصورات الجديدة، في سبيل تحسين النمو .

فعلى صعيد الانفتاح التجاري تنتهج الجزائر سياسة انفتاح جد حذرة، حيث ان معدلات الانفتاح التجاري مازالت متواضعة مقارنة بالدول الناجحة في دعم النمو .

كما بينت الدراسة القياسية وجود ارتباط موجب بين مكونات الانفتاح التجاري والنتائج الاجمالي وانعدام المعنوية الاحصائية للاستثمار الاجنبي المباشر.

وفيما يخص راس المال البشري فقد بذلت الجزائر مجهودات جبارة في دعم هذا المؤشر، وذلك لاهميته على كافة الاصعدة بالاضافة لكونه محدد حديث للنمو الاقتصادي في الاجل الطويل وقد تبين تبين من خلال التحليل القياسي على وجود اثر موجب وذو دلالة احصائية على النمو الاقتصادي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

ان دراستنا هذه الخاصة بمحددات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر تهدف الى معرفة واقع هذه المحددات في ظل التطورات والأفكار الحديثة التي يعرفها العالم بأكمله، بالإضافة الى معرفة ارتباط النمو الاقتصادي بالمحددات الحديثة له وتحديد الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي وكذا رأس المال البشري، وقد كانت المدة المحددة للدراسة 1990-2013، وهي فترة ذات خصوصية من جوانب عديدة أهمها الاعتماد على مبدأ اقتصاد السوق والانفتاح التجاري داخليا وخارجيا.

ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول إشكالية البحث دراستها ، ابتداءا بالاطار النظري للنمو ،ثم الجانب النظري للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ،وختاما بالسياسات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية هيكله اقتصادية واتفاقيات ،وصولاً الى معرفة اثر كل من المحددات الحديثة على النمو الاقتصادي قياسيا واحصائيا وكذا اقتصاديا، وتوصلنا الى النتائج التالية :

- يعتبر مفهوم النمو مفهوم كمي بحت يتمثل في التغيير النسبي للنتائج الإجمالي وهو المقياس الرئيسي لتقييم الاداء التنموي ،وقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي حسب تغير الظروف الزمانية والمكانية .

- يتم تحفيز النمو عن طريق الاستفادة من وفورات التجارة الخارجية فالتوسع في الصادرات يسهم في تمكن الدولة من التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة تناسبية مما يؤدي الى تحقيق توزيع افضل للموارد المتاحة والى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- يتم دعم النمو الاقتصادي بواسطة الاستثمار الاجنبي عن طريق اثره الايجابي من خلال المستوى الجزئي والكلية ،حيث ان الاستثمار الاجنبي المباشر يوفر على الدولة اشكالية تمويل التنمية وتقليص فجوات الادخار ، وبالتالي تحويل الكثير من الاموال من الاستثمار المباشر الى الانفاق العمومي ،مما يساعد ايضا على دعم النمو الاقتصادي واستدامته.

- يظهر اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي من خلال دوره المهم في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من التخلف عن طريق تنمية الموارد البشرية، وهذا ما يساعد بدوره على دعم اليات النمو.

الدراسة التحليلية المستعملة في الفصل الثالث باستخدام نماذج الانحدار المتعدد وبالاستعانة ببرنامج 8 eviews ،اثبتت مدى تفعيل هذه المحددات وهي الانفتاح التجاري والرأسمال البشري واخذنا على سبيل المثال التعليم العالي كنسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات ، وكذلك الاستثمار الاجنبي المباشر .

وضحت لنا الدراسة القياسية الاثر الايجابي لكل من الانفتاح التجاري والرأسمال البشري الذين يعبران على العلاقة الطردية بينهما وبين الناتج المحلي الاجمالي الذي يعبر بدوره على النمو، هذا من جهة ومن جهة اخرى، بينت لنا الدراسة القياسية الاثر السلبي والعكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وبالتالي فان النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2013 قد اعتمد بالدرجة الاكبر على هذين العاملين وهما الانفتاح التجاري والرأسمال البشري من بين عديد المحددات ،وكان لهما الدور الايجابي في رفع معدلات النمو، اما الاستثمار الاجنبي المباشر فقد اثر سلبيا على النمو الاقتصادي ،وهذا ما يدل على سوء تسيير الدولة الجزائرية واكد ان السياسة المنتهجة من طرفها .

رغم ما احتواه بحثنا من نظريات وتحليلات ونتائج، الا انه مازال يعتريه بعض النقص نتيجة لاختلاف السياسات بين الدول وكذلك التكنولوجيات المستعملة، نأمل ان نتطرق لبعض هذه الاختلافات وكذا المحددات المختلفة الحديثة التي اكتشفت واخرى ستكتشف عبر الزمن في قادم بحوثنا بإذن الله.

قائمة المراجع

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2006.
- 2- خالد محمد السواعي: الاقتصاد والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006.
- 3- خالد واصف الوزاني وأحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 08، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006-2007.
- 4- روبرت بارو: محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث، عمان، 1998.
- 5- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 6- سولو روبرت: نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، المنظمة العربية للترجمة، بدون سنة نشر، الطبعة 02، ص 306.
- 7- صقر أحمد صقر: التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2007.
- 8- مايكل ايدجمات: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 456.
- 9- محمد ناجي حسن خليفة: النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم دار القاهرة، 2001، ص 34.
- 10- محمد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 11- مدحت مصطفى وسمير عبد الطاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، مصر، ص 74.
- 12- ميكال نوادارو: ترجمة حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.

الرسائل العلمية:

- 1- سعيد عبد الحكيم: الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية للنمو، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 28.
- 2- علي العمري: دراسة تأثير التطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 46.
- 3- دهان محمد: الاستثمار التعليمي في الرأس مال البشري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
- 4- وعيل مولود: دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

مراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Jean louis MUCCHI, principes d'économie international, economica, Paris, 1987.
- 2- Jean Philip pilotis, comprendre la croissance, Paris, dumad, p37.
- 3- Peet Richard with Thain Hardurick, theories of development guild ford press, 1999, pp93-40.
- 4- Todor micreal, economic development, seventh edition, Addison wesley, romdon, Inc 2000, pp99-103.

المواقع الالكترونية:

- 1- <http://www.cnes.dz>
- 2- <http://www.cnes.dz>
- 3- <http://www.ons.dz>
- 4- <http://www.commerce.go.sa>

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1:

جدول يمثل قيم المتغيرات من سنة 1990 الى 2013 في الجزائر

année	gdp	fdi	ope	hum
1990	66,77	0,04	-1,49	10,23
1991	65,97	0,08	5,52	10,91
1992	67,15	0,03	1,45	11,02
1993	65,74		-1,36	10,85
1994	65,15		-3,52	10,34
1995	67,63		-2,8	10,05
1996	70,40	0,27	5,82	11,34
1997	71,17	0,26	9,57	
1998	74,80	0,61	0,06	
1999	77,20	0,29	3,12	13,6
2000	78,90	0,22	19,8	
2001	82,53	1,11	14,7	15,25
2002	87,16	1,07	9,87	16,75
2003	93,43	0,64	14,4	17,74
2004	97,45	0,88	14,4	18,18
2005	103,20	1,15	23,1	19,76
2006	104,95	1,89	26,9	20,21
2007	108,52	1,74	22,2	22,29
2008	110,69	2,63	19,3	
2009	112,46	2,75	-0,58	28,6
2010	116,51	2,3	7,02	28,76
2011	119,77	2,58	10,2	30,28
2012	123,73	1,5	8,63	31,46
2013	127,19	1,69	2,86	

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/27/15 Time: 12:16				
Sample (adjusted): 1990 2012				
Included observations: 16 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HUM	2.673084	0.187019	14.29310	0.0000
OPE	0.558736	0.072300	7.728046	0.0000
FDI	-1.044348	1.532869	-0.681302	0.5086
C	37.81352	2.369347	15.95947	0.0000
R-squared	0.990014	Mean dependent var	93.57500	
Adjusted R-squared	0.987517	S.D. dependent var	20.14244	
S.E. of regression	2.250456	Akaike info criterion	4.672461	
Sum squared resid	60.77463	Schwarz criterion	4.865608	
Log likelihood	-33.37969	Hannan-Quinn criter.	4.682352	
F-statistic	396.5468	Durbin-Watson stat	1.962968	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/27/15 Time: 12:22				
Sample (adjusted): 1990 2012				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HUM	2.528904	0.076906	32.88298	0.0000
OPE	0.509789	0.062504	8.156090	0.0000
C	40.08311	1.367394	29.31350	0.0000
R-squared	0.989912	Mean dependent var	89.24842	
Adjusted R-squared	0.988651	S.D. dependent var	21.06342	
S.E. of regression	2.243957	Akaike info criterion	4.598298	
Sum squared resid	80.56549	Schwarz criterion	4.747420	
Log likelihood	-40.68383	Hannan-Quinn criter.	4.623535	
F-statistic	784.9961	Durbin-Watson stat	1.774448	
Prob(F-statistic)	0.000000			

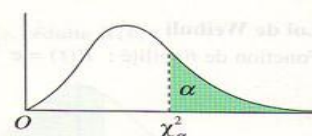
Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	1.112113	Prob. F(5,13)	0.4007	
Obs*R-squared	5.692214	Prob. Chi-Square(5)	0.3373	
Scaled explained SS	4.239544	Prob. Chi-Square(5)	0.5155	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/27/15 Time: 12:52				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34.53012	23.96589	1.440803	0.1733
HUM^2	0.081866	0.074276	1.102182	0.2904
HUM*OPE	-0.051128	0.056733	-0.901195	0.3839
HUM	-3.578286	2.974267	-1.203081	0.2504
OPE^2	-0.019848	0.021691	-0.915059	0.3768
OPE	1.793370	1.119934	1.601318	0.1333
R-squared	0.299590	Mean dependent var	4.240289	
Adjusted R-squared	0.030202	S.D. dependent var	6.313985	
S.E. of regression	6.217907	Akaike info criterion	6.744833	
Sum squared resid	502.6108	Schwarz criterion	7.043077	
Log likelihood	-58.07591	Hannan-Quinn criter.	6.795308	
F-statistic	1.112113	Durbin-Watson stat	3.074592	
Prob(F-statistic)	0.400703			

جدول التوزيع التطبيقي كاي تربيع

Table de distribution de χ^2 (loi de K. Pearson)

La table donne la probabilité α , en fonction du nombre de degrés de liberté ν , pour que χ^2 égale ou dépasse une valeur donnée χ^2_α .

$$\alpha = P(\chi^2 \geq \chi^2_\alpha)$$



ν	$\alpha = 0,990$	$\alpha = 0,975$	$\alpha = 0,950$	$\alpha = 0,900$	$\alpha = 0,100$	$\alpha = 0,050$	$\alpha = 0,025$	$\alpha = 0,010$	$\alpha = 0,001$
1	0,0002	0,0010	0,0039	0,0158	2,71	3,84	5,02	6,63	10,83
2	0,02	0,05	0,10	0,21	4,61	5,99	7,38	9,21	13,82
3	0,12	0,22	0,35	0,58	6,25	7,81	9,35	11,34	16,27
4	0,30	0,48	0,71	1,06	7,78	9,49	11,14	13,28	18,47
5	0,55	0,83	1,15	1,61	9,24	11,07	12,83	15,09	20,52
6	0,87	1,24	1,64	2,20	10,64	12,59	14,45	16,81	22,46
7	1,24	1,69	2,17	2,83	12,02	14,07	16,01	18,47	24,32
8	1,65	2,18	2,73	3,49	13,36	15,51	17,53	20,09	26,13
9	2,09	2,70	3,33	4,17	14,68	16,92	19,02	21,67	27,88
10	2,56	3,25	3,94	4,87	15,99	18,31	20,48	23,21	29,59
11	3,05	3,82	4,57	5,58	17,27	19,67	21,92	24,72	31,26
12	3,57	4,40	5,23	6,30	18,55	21,03	23,34	26,22	32,91
13	4,11	5,01	5,89	7,04	19,81	22,36	24,74	27,69	34,53
14	4,66	5,63	6,57	7,79	21,06	23,68	26,12	29,14	36,12
15	5,23	6,26	7,26	8,55	22,31	25,00	27,49	30,58	37,70
16	5,81	6,91	7,96	9,31	23,54	26,30	28,84	32,00	39,25
17	6,41	7,56	8,67	10,08	24,77	27,59	30,19	33,41	40,79
18	7,01	8,23	9,39	10,86	25,99	28,87	31,53	34,80	42,31
19	7,63	8,91	10,12	11,65	27,20	30,14	32,85	36,19	43,82
20	8,26	9,59	10,85	12,44	28,41	31,41	34,17	37,57	45,32
21	8,90	10,28	11,59	13,24	29,61	32,67	35,48	38,93	46,80
22	9,54	10,98	12,34	14,04	30,81	33,92	36,78	40,29	48,27
23	10,20	11,69	13,09	14,85	32,01	35,17	38,08	41,64	49,73
24	10,86	12,40	13,85	15,66	33,20	36,41	39,37	42,98	51,18
25	11,52	13,12	14,61	16,47	34,38	37,65	40,65	44,31	52,62
26	12,20	13,84	15,38	17,29	35,56	38,88	41,92	45,64	54,05
27	12,88	14,57	16,15	18,11	36,74	40,11	43,19	46,96	55,48
28	13,57	15,31	16,93	18,94	37,92	41,34	44,46	48,28	56,89
29	14,26	16,05	17,71	19,77	39,09	42,56	45,72	49,59	58,30
30	14,95	16,79	18,49	20,60	40,26	43,77	46,98	50,89	59,70

Quand ν est supérieur à 30, on utilise la table de la loi normale (table de l'écart réduit) avec :

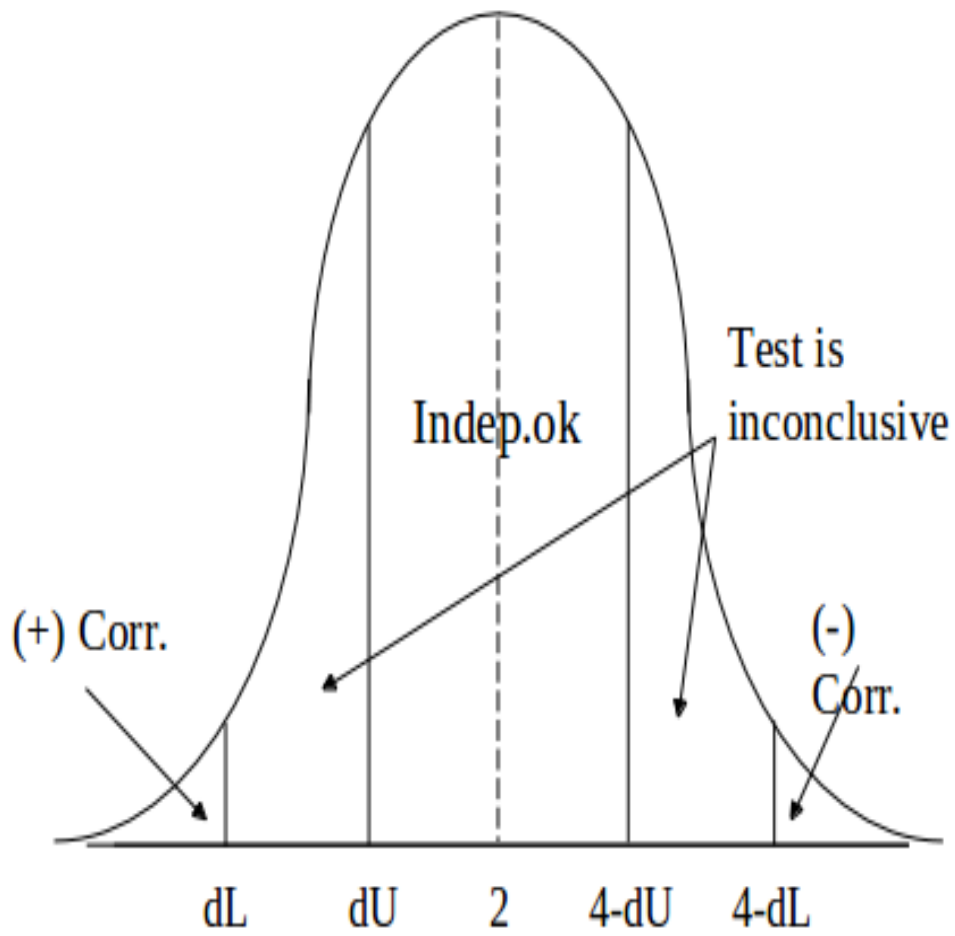
$$t = \sqrt{2\chi^2} - \sqrt{2\nu - 1}$$

SPS Home > Stats Tables > Durbin Watson 0.05 Table

Critical Values for the Durbin-Watson Statistic (d)										
Level of Significance $\alpha = .05$										
n	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
	d _L	d _U	d _L	d _U	d _L	d _U	d _L	d _U	d _L	d _U
6	0.61	1.40								
7	0.70	1.36	0.47	1.90						
8	0.76	1.33	0.56	1.78	0.37	2.29				
9	0.82	1.32	0.63	1.70	0.46	2.13	0.30	2.59		
10	0.88	1.32	0.70	1.64	0.53	2.02	0.38	2.41	0.24	2.82
11	0.93	1.32	0.66	1.60	0.60	1.93	0.44	2.28	0.32	2.65
12	0.97	1.33	0.81	1.58	0.66	1.86	0.51	2.18	0.38	2.51
13	1.01	1.34	0.86	1.56	0.72	1.82	0.57	2.09	0.45	2.39
14	1.05	1.35	0.91	1.55	0.77	1.78	0.63	2.03	0.51	2.30
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.92	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.4	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.96	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83

ملحق 7:

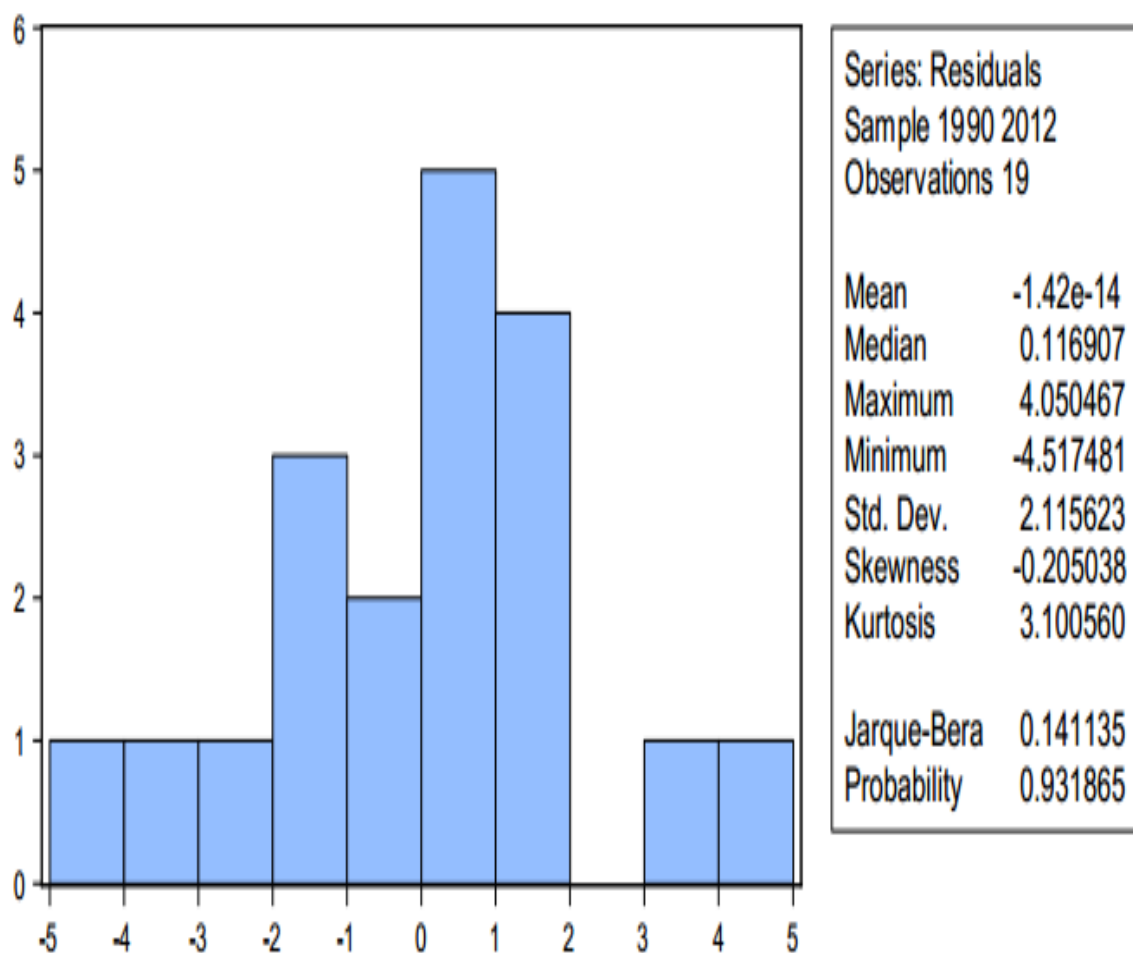
التمثيل البياني لتوزيع درويين واتسون



من اعداد الطالبة : فلة موفق

ملحق 8:

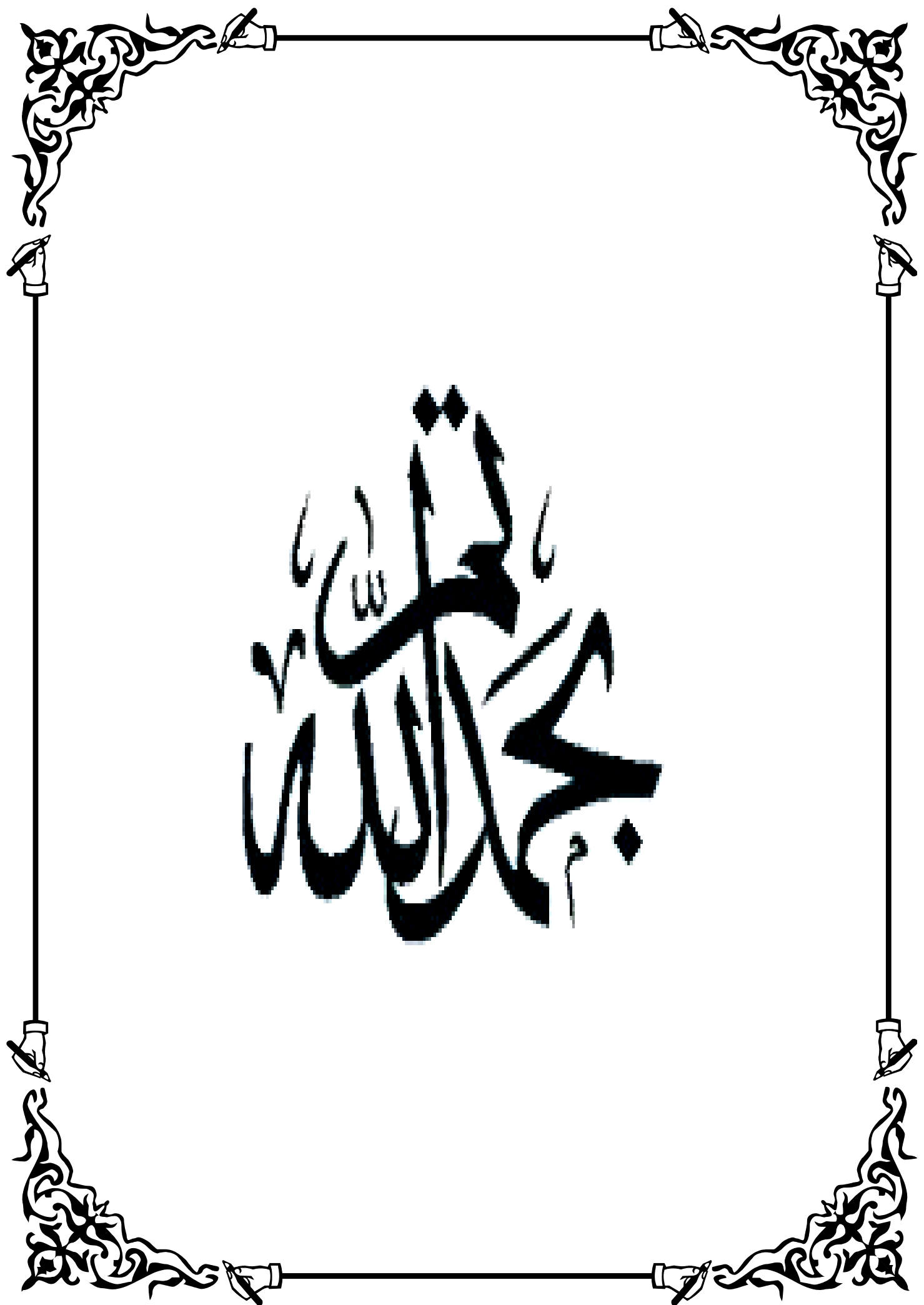
التمثيل البياني لقيم احصائية جاك بيرا



بالاعتماد على برنامج EViews 8

من اعداد الطالبة : فلة موفق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المخلص:

اهم ما تطرقنا اليه في بحثنا هذا والمتمثل في دراسة للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ،حيث تناولنا في الفصل الاول الى النمو الاقتصادي ومراحل تطوره عبر الزمن وذلك نظرا للمكانة التي احتلها في جميع اقتصاديات العالم والنظريات المفسرة له
اما في الفصل الثاني فتحدثنا عن اهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي من انفتاح تجاري واستثمار اجنبي وراس مال بشري ،واستنتجنا اثر كل منها نظريا.
اما الفصل الثالث فركزنا على قياس اثر هذه المحددات كميا وكذا احصائيا واقتصاديا على النمو الاقتصادي في الجزائر واستنتجنا ان كل من الانفتاح التجاري والراس مال البشري يساهمان بشكل كبير في رفع الناتج المحلي الاجمالي ،وبالتالي تفعيل النمو الاقتصادي.

Summary:

The most important thing we talked to him in this our research and study of modern determinants of economic growth, where we dealt with in the first chapter to the economic growth and the stages of its evolution over time in view of the position occupied in all economies in the world and his theories unexplained

In the second chapter we spoke about the most important determinants of modern economic growth and the opening up of trade and foreign investment and human capital, and we concluded the impact of each of them in theory.

The third chapter to measure the impact of these determinants statistique quantified, as well as on economic growth in Algeria and trade openness and human capital contribute significantly to raising the GDP, thus activating economic growth.